الهجرة الداخلية لسكان محافظة عدن للفترة 1994م – 2004م (حسب طريقة محل الميلاد)

د. ناصر عبدالله علي مرعي الكثيري
أستاذ الجغرافية السكانية المساعد
كلية التربية زنجبار – جامعة عدن

المقدمة

تعتبر ظاهرة الهجرة الداخلية عنصر أساسيا بعد المواليد والوفيات بما تقوم به من تغييرات في خصائص النمو السكاني وهي تغييرات تظهر تأثيراتها في حجم وتوزيع وتراكيب السكان مما جعل منها بان تشكل مظهرا من مظاهر حركة السكان المكانية، ولكون الهجرة الداخلية هي احد فرعي الهجرة فهي تختلف عن الفرع الأخر (الخارجية) لذا عرفت بأنها من حركات المكانية للسكان والتي يتم فيها انتقال السكان من ارض تدعى مكان الأصل إلى أخرى تدعى مكان الوصول ويتبع ذلك الانتقال تغير في محل الإقامة، بشرط إن يتجاوز الانتقال حدود منطقة إدارية داخل الدولة الواحدة، وغالبا ما تكون المسافة المقطوعة فيها قصيرة.

أن استمرار حركة ظاهرة الهجرة الداخلية في الجمهورية اليمنية وتباينها بين محافظاتها عامة ما هو إلا انعكاسا يعزى سببه إلى التباين في مستويات التنمية الخدمية والاقتصادية مما نجم عنه ما يعرف بالمحافظات الطاردة والجاذبة، وان استمرار ذلك التباين وتزايد درجاته سيؤدي إلى نتائج سلبية في كلاهما في مقدمتها تخلف محافظة الطرد تنمويا واقتصاديا وانخفاضا في حجمها السكاني وفي حين سنجد بمحافظة الجذب زيادة في حجمها السكاني وضغطا متزايد على خدماتها والمتمثلة في الإسكان وماء الشرب والكهرباء والتعليم والصحة وإضافة إلى ضغطا اقتصاديا من خلال تركز البطالة فيها وخاصة بمدنها لعدم قدرة إمكانية استيعابهم اقتصاديا يكل القطاعات الحكومية والمختلط والخاص وهو ضغطا كثيرا ما ينجم عنه بروز مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة لم تعهدها المحافظات الطاردة والجاذبة.

ونظرا لكون ظاهرة الهجرة الداخلية لسكان محافظة عدن ظاهرة ديموغرافية وسكانية لم تكن حديثة العهد إلا إن استمراريتها من دون أن تكون هنالك ضوابط لسيطرة عليها أو التحكم في قنوات تغذيتها وحتى لا تصبح مشكلة في الغد مستعصية الضوابط أو بوضع الحلول لها فقد تم تحديد التالي:-

المشكلة

أذا كانت ظاهرة الهجرة الداخلية هي احد العناصر الأساسية في نمو السكان فهي تأتي اليوم في مقدمة هذه العناصر المسببة في نمو السكاني وهذا فعلا من خلال ما شهدته محافظة عدن بعد توحيد اليمن أرضا وشعبا في 22 مايو 1990م من حركة مكانية للسكان والتي تجلت في ظاهرة الهجرة الداخلية بصورة أوسع ما كانت علية قبل الوحدة اليمنية على الرغم قصر عمرها بحيث أصبحت اليوم تعاني منها محافظة عدن من ضغطا على الجوانب التنموية الخدمية والاقتصادية، ولرصد تلك الظاهرة ديموغرافيا وسكانيا اتخذها الباحث عنوانا ومكانا لبحثه

لكونها أولى المدن والمحافظات اليمنية المعاصرة التي شهدت هذه الظاهرة مع إدراكه لها بان أهم أسباب دوافعها تعود في المقام الأول إلى سياسية ثم اقتصادية وهي أسبابا قاسية مرت بها هذه المحافظة أجبرت سكانها على الهجرة والاستقرار في المحافظات الشمالية في فترة ما قبل الوحدة ثم عودتهم في عام 1990م ومن جانب أخر عودة تلك التيارات التي انقطعت من المحافظات الشمالية في فترة السبعينيات من القرن الماضي.

الهدف

ولأهمية ظاهرة الهجرة الداخلية وما ينجم عنها من زيادة في حجم السكان كما هو الحال لسكان محافظة عدن فقد تم تحديد هدف البحث وهو رصد وقياس والتحليل هذه الظاهرة ديموغرافيا وسكانيا، وللوصول لهذا الهدف هنالك بعض التساؤلات وهي:

1- ما هي المصادر التي ترصد ظاهرة الهجرة الداخلية والتي يمكن الوثوق بها للحصول على بيانات تلك الظاهرة.

2- هي أفضل طريقة التي تتناسب مع ما توفره المصادر لقياس حجم الهجرة ديموغرافيا وتحليلها سكانيا ولماذا اعتمد البحث على تعداد 2004م بالقياس والتحليل في حين اعتمد على تعداد 1994م إجماليا للمقارنة فقط وما هي أوجه الاختلاف في مخرجاتهما.

3- ما أسباب تغير مسار اتجاه حركة الهجرة الداخلية لسكان محافظة عدن بعد إن كانت من المحافظات الشمالية والجنوبية حتى بدايات السبعينيات من القرن الماضي ثم اقتصرت على المحافظات الجنوبية حتى قبيل الوحدة اليمنية، وهل كانت طوعية أو إجبارية، فردية إما جماعية وأسباب دوافع الهجرة.

4- هل تعدادي 1994م و2004م محافظة عدن جاذبة أو طاردة وهل اظهرا تطورا زيادة أو ناقصان في حجم المهاجرين للفترة ما بين 1994م – 2004م.

5- هل لعامل المسافة دور مؤثر في حجم تيارات المهاجرين الداخلين والخارجين لسكان محافظة عدن وأي التيارات الداخلة اكبر حجما من المحافظات المجاورة أو ما بعد المجاورة والعكس بالنسبة لتيارات الخارجة أي من المحافظات أكثر استقبالا لمهاجرين محافظة عدن.

6- هل لظاهرة حركة التيارات المتبادلة لمحافظة عدن مع المحافظات أظهرت فاعلية للهجرة الداخلية.

7- هل تميزت حركة الهجرة الداخلية لمحافظة عدن بنمط واحدا أم هنالك أنماط أخرى وما النمط السائد فيها.

المنهجية

اتخذا البحث منهج الطريقة المكتبية وهي طريقة تمثلت بالتالي :-

1- بالاطلاع على أهم البحوث والكتب التي عالجت موضوع الهجرة الداخلية عامة ولسكان محافظة عدن خاصة وجمع البيانات التي تخدم البحث والخاصة بالهجرة الداخلية من مصادر الرصد الرسمية الحكومية والمتمثلة بالجهاز المركزي للإحصاء من تعدادي 1994م و 2004م.

2- مرحلة تنظيم البيانات وتبويبها وتمهيدها بالصور التي تخدم البحث وتحويل النسب إلى أرقام مطلقة كما جاء بتعداد 2004م من اجل استخلاص المهاجرين داخل اليمن واستبعاد حجم مهاجرين الهجرة الخارجية و المولدين خارج اليمن والغير المبين ثم إعادة حجم المهاجرين داخل اليمن إلى نسب أو معدلات ثم تلخيصها بجداول والتي منها شكلت الإطار العام لقياس والتحليل للبحث إضافة تمثيلها على الخرائط كمية تخدم هدف البحث وهو عملا قام به الباحث.

3- مرحلة تحليل البيانات والاستنتاج وهي تعبر أدق المراحل، وفيها تم تحليل تلك البيانات واستخلاص الحقائق الديموغرافية والسكانية ووضعها كل منها حسب موقعها ضمن البحث.

وفيما يتصل بالمنهج العلمي المتبع في البحث فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التاريخي والكمي والمنهج التحليلي إضافة إلى استخدام بعض المعادلات الديموغرافية لقياس هذه الظاهرة للوصول إلى نتائج أفضل وأكثر دقة.

حدود البحث

جاءت حدود البحث مقتصر على الجانب الديموغرافي والسكاني وتحركه المكاني بحسب حدود التقسيم الإداري كما جاء في تعداد 2004 من دون أي تغيير بحيث اعتبرت محافظة عدن وحدة مكانية لدراسة ظاهرة الهجرة الداخلية إضافة إلى الحدود الزمنية لفترة التعدادين 1994م– 2004م وهي فترة اعتمدت حدودها من خلال ما توفره البيانات المنشورة من مصدرها والمتمثل بالجهاز المركزي للإحصاء لهذين التعدادين والتي يكمن فيهما هدف البحث لرصد والقياس والتحليل ظاهرة الهجرة الداخلية لسكان محافظة عدن.

محتويات البحث

تناول البحث مقدمة ثم لمحة تاريخية مختصرة للهجرة الداخلية لسكان محافظة عدن ومتتبعا بداياتها حتى قيام الوحدة اليمنية في22مايو 1990م، كما تناول البحث تحليلا لمصادر الرصد وأساليبه لتعداد 2004م ومقارنته مع تعداد 1994م وأوجه الاختلاف في مخرجات بياناتهما وأيضا تناول البحث طريقة محل الميلاد لكونها تعد أفضل الطرق مستفيدا من مزاياها لقياسها وتقييمها واعتمادها في استخلاص بيانات الهجرة الداخلية والتي يمكن منها أيضا استخلاص تيارات الهجرة الداخلة (الوافدة) وتيارات الهجرة الخارجة (المغادرة) وصافي الهجرة وفاعلية الهجرة، وكما تناول البحث أنماط تياراتها من تعداد 1994م لمعرفة أين من تيارات أنماطها هو السائد للهجرة الداخلية لسكان محافظة عدن واختتم موضوع البحث بالاستنتاجات والتوصيات وبأهم المصادر والمراجع.

لمحة تاريخية للهجرة الداخلية لسكان محافظة عدن

إن المتتبع لتاريخ حركة ظاهرة الهجرة الداخلية في اليمن عامة ولمحافظة عدن خاصة حول بداياتها فالبعض يرجعها إلى الفترة التالية مباشرة لاحتلال عدن عام 1839م من قبل الاستعمار البريطاني والبعض الأخر يرجعها إلى 1918م وجلاء الأتراك عن شمال اليمن(١)، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف في تحديد بدايات تلك الظاهرة، إلا إن الجميع متفقون حول اتجاه تياراتها، فالمصادر تشير أنها كانت تنحصر بالاتجاه نحو الجنوب (مستعمرة عدن سابقا) لعدم ظهور المدن الاقتصادية والتجارية الكبيرة المعروفة بالصورة الحالية والجاذبة وبشكل خاص التجارية، وظهور مدينة عدن كمدينة حضرية وعصرية جعلها أهم وأولى المواقع والمدن الجاذبة للسكان بعد احتلالها وهي بداية مرحلة مهمة وجديدة بالنسبة للهجرة الداخلية اليمنية.

أن التطور السريع في عدد سكان مدينة عدن يؤكد وجود ظاهرة الهجرة الداخلية، ففي عام 1840م أي بعد احتلال عدن بعام أرتفع عدد سكانها من 980 نسمة إلى 4600 نسمة، ثم إلى 21 ألف نسمة في عام 1856م، ثم إلى 35 ألف نسمة عام 1881م، ثم إلى 46 ألف في عام 1911م(٢) وأن معظم الذين نزحوا إليها لم يقتصر فقط على سكان المحافظات الجنوبية وإنما أيضا من سكان المحافظات الشمالية الذين ينتمون إلى المناطق الأقل عزلة والأكثر قربا من مدينة عدن، والذي يرجع سببه في تلك الفترة إلى نتيجة لظهور التفاوت الواضح بين مدينة عدن وبين بقية المناطق اليمنية في تلك الفترة بفرص العمل ومستوى المعيشة وحصولها أيضا على الخدمات والحياة الأكثر استقرارا فكانت تيارات الهجرة من الريف ومن المدن الصغيرة القريبة منها والتي كانت من المحافظات الجنوبية والمتمثلة بمحافظة لحج وأبين وشبوة وحضرموت ومن المحافظات الشمالية والمتمثلة بمحافظة تعزو البيضاء وإب والحديدة وقد وصلت ذروة ظاهرة الهجرة الداخلية إلى ما بعد استقلال الجنوب اليمني من المحتل البريطاني في 30 نوفمبر 1967م، إذ أعقبة نزوح الكثير من سكان هذه المحافظات إلى مدينة عدن.

وفي بدايات السبعينيات من القرن الماضي أخذت تلك التيارات تقل في حجمها تدريجيا حتى عام 1973م وهي الفترة التي توقفت فيها التيارات الآتية من شمال اليمن وخاصة من المحافظات السابقة الذكر في حين ظلت الهجرة الداخلية مقتصرة على المحافظات الجنوبية إلى جانب المهاجرين الذين استقر بهم الأمر بالإقامة والعيش من مهاجرين سكان المحافظات الشمالية وبنسب متفاوتة واستمر ذلك حتى 22مايو 1990م وهي فترة تحقيق الوحدة اليمنية حيث عادة تلك التيارات من جديد إلى محافظة عدن وهي فترة رافق معها عودة كثير من سكان محافظة عدن والمحافظات الجنوبية الذين استقر بهم الأمر الإقامة والعيش بالمحافظات الشمالية أوفي دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية بسبب أزمة الخليج الأولى وهؤلاء ممن أجبرتهم والإحداث والظروف السياسية، إلا إن يمكن القول بان فترة التسعينيات من القرن الماضي وخاصة في عام 1994م والذي تم فيه أول تعداد يمني شامل لجميع المحافظات اليمنية (شمال – جنوب) وأمكن من خلاله ولأول مرة معرفة حجم تلك التيارات المتبادلة واتجاهاتها فيما بين المحافظات عامة وعدن خاصة وهو تبادل لم يكن معروف من قبل عام 1990م على الرغم

(١) ي . ك . جلوبوفسكايا ،تأثير العامل النفطي على التطور الاقتصادي والاجتماعي و السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ، مجلة اليمن الجديد . ترجمة د. احمد علي سلطان ،وزارة الإعلام و الثقافة ، العدد السابع ، السنة السادسة عشر ، صنعاء يوليو 1987، ص 87 .
(٢) أحمد القصير، اليمن والهجرة والتنمية ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1985م ، ص .61

من قيام تعدادات في شمال اليمن في عام 1975م و1986م وفي جنوبه في عام 1973م و1988م والأسباب ترجع كلها في الأساس إلى أسباب سياسية.

لقد اتسمت حركة الهجرة الداخلية لمحافظة عدن ما بين الفردية والجماعية سوى كانت وافدة أو مغادرة بحيث تمثلت الوافدة في صورتان في الانتقال، الأولى وهي انتقال الفرد (الذكر) وحده دون الأسرة وهذا ما كان يحدث في بداية الهجرة إما الصورة الثانية فكانت انتقال كل إفراد الأسرة معا إلى مكان الوصول وهذا ما حدث بعد ربط محافظة عدن بالطرق البرية مع بعض المحافظات القريبة منها وخاصة المجاورة لها فيما نجد صورة أخرى من الانتقال الفرد مع أسرته كما حصل فعلا بعد 22مايو من عام 1990م وخاصة إلى أمانة العاصمة عندما تم انتقال الكثير من الكوادر من محافظة عدن ممن هم من مواليد المحافظة أو من المهاجرين إليها قبل هذا التاريخ من المحافظات الأخرى و بالأخص الجنوبية حيث شكلت هذه الصورة نوعا إضافيا إلى حركة ظاهرة الهجرة الداخلية الجماعية الطوعية.

مصادر بيانات الهجرة الداخلية

لدراسة الهجرة الداخلية وتحليل إبعادها واتجاهاتها يمكن دراستها من مصادر عدة ويتوقف الأخذ بها على مدى ما توفره هذه المصادر من بياناتها ودقة نوعيتها، وتظهر دراسة مصادر بيانات الهجرة في اليمن إن التعدادات السكانية هي المصدر الأساس لدراسة هذه الظاهرة وتتبع خصائصها و إبعادها بالإضافة إلى ما تقدمة المسوحات بالعينة والإحصاءات الحيوية والسجلات السكانية من خلال ما تحتويه من بيانات ونتائج يمكن الرجوع إليها في دراسة الظاهرة وتحليلها باعتبارها من المصادر الرئيسة والمهمة في هذا الشأن، ألا إن ما يؤخذ عليها بأنها كثيرة القصور في بياناتها ومعلوماتها وغير دقيقة لاعتبارات عديدة منها عدم وجود الجهاز الكفؤ والمدرب في هذا المجال ومن جانب أخر إلى نقص الوعي لدى المواطنين بأهمية الإدلاء بمثل هذه المعلومات أو حتى تعديلها من حين لأخر(٣)، لذا ظلت التعدادات هي المصدر الأساسي في الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالهجرة لكثير من دول العالم وخاصة النامية من خلال الأساليب (الأسئلة) المباشرة والغير مباشرة في استمارة التعداد والتي تتضمن فيها خصائص المهاجرين وخصائص الأسرة المعيشية والخصائص التعليمية والاقتصادية والتي يمكن من خلالها تحديد حجم الهجرة وتياراتها و اتجاهاتها (٤).

وفي الجمهورية اليمنية تم أول تعداد موحد وعام للسكان والمساكن والمنشآت بعد تحقيق الوحدة في عام 22 مايو 1990م وكان في ديسمبر 1994م، ثم التعداد الثاني في ديسمبر 2004م وقد تضمن هذان التعدادان معلومات مباشرة عن الهجرة من خلال استبيانهما والتي جاءت فيها ثلاثة أسئلة تمثلت في محل الميلاد ومحل الإقامة المعتادة الحالية ومحل الإقامة السابقة وهي أسئلة تحولت فيما بعد إجاباتها إلى بيانات وجداول لمعرفة حجم الهجرة وتحديد تياراتها.

ومن تحليل الأسئلة الثلاثة يتضح بأنه لا يوجد اتفاقا موحدا للمصطلحات التعريفية في التعدادين للهجرة الداخلية، ففي التعداد الأول لم تعرف فيما عرفة في التعداد الثاني بأنها (حركة السكان داخل البلد الواحد، أي أنها مغادرة الفرد من وحدة إدارية يقيم فيها بغرض الإقامة في وحدة إدارية أخرى داخل البلد)(٥)، كما يتضح أيضا من الأسئلة الثلاثة لم يعطي لها تعريفا موحدا فقد ذكر تعريفين للسؤال الثاني والثالث الخاص بمحل الإقامة المعتادة الحالية والمعتادة السابقة في التعداد الأول والذي اعتبر الإقامة المعتادة الحالية (هي المكان الذي يقيم فيه الفرد عادة معظم أوقات السنة ويمارس فيه عملة أو نشاطه، وقد يكون الفرد مقيما في هذا المكان منذ الولادة أو وفد إليه بقصد الإقامة الدائمة حتى ولو مضى على وجوده فيه أياما معدودات فقط أما إذا كان للفرد أكثر من محل إقامة معتادة خلال السنة فتعتبر محل إقامته المعتادة هو المكان الذي قضى فيه وقتا أطول خلال السنة)(٦)، أما محل

(٣) عباس فاضل السعدي ، دراسات في الجغرافية ، الكتب الجغرافية (46)، منشاة المعارف بالإسكندرية ، 1980م ، ص 14 .
(٤) للتفاصيل حول الأساليب المباشر والغير المباشرة . راجع :-
مصطفى الشلقاني ، الإحصاء السكاني و الديموغرافي ، طرق التحليل الديموغرافي ، مطبوعات جامعة الكويت ، بدون تاريخ ، ص 207 – 246.
(٥) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمسكن والمنشات ن ديسمبر 2004م ، التقرير الثاني ، الخصائص الديمغرافية للسكان ، ديسمبر 2006م ، ص 183 .
(٦) الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتنمية ،الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن و المنشاة ،ديسمبر 1994م ،النتائج النهائية لمحافظة عدن ، التقرير الثاني ، يناير 1996م ، ص 7 .

الإقامة المعتادة السابقة اعتبرت (هي المكان الذي كان يقيم به الفرد بصورة معتادة قبل انتقاله لمكان إقامته المعتادة الحالية مباشرة)[٧].

وفيما يخص التعداد الثاني لم يذكر ذلك التعريفين وما ذكره هو كان يخص بتعريف المهاجر الداخلي والذي صنفه إلي وافد ومغادر بحيث اعتبر الوافد (هو الذي قدم إلى وحدة إدارية للإقامة بها، قادما من وحدة إدارية أخرى كان يقيم بها في نفس البلد)[٨]، واعتبر المغادر (هو المهاجر الذي ارتحل من وحدة إدارية تعود الإقامة بها إلى وحدة إدارية أخرى للإقامة بها داخل البلد الواحدة)[٩]، وهذان التعريفين لم يوضحان الفترة المحددة التي يمكن من خلالها يعتبر الفرد فيها مهاجر.

وعلى الرغم من توافق التعدادين بأسئلتهما واختلافهما في تعريفهما للهجرة الداخلية كما ذكر إلا إن أمكن الحصول على جداول بياناتهما المنشورة والاعتماد عليها في معرفة أهم الطرق التي توفرها هذه الجداول لقياس حجم الهجرة وتقييمها وتحديد تياراتها الداخلة والخارجة واتجاهاتها.

(٧) الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتنمية ،الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن و المنشاة ،ديسمبر 1994م ،النتائج النهائية لمحافظة عدن ، التقرير الثاني ، يناير 1996م، ص 7 .
(٨) النتائج النهائية لتعداد 2004م ، التقرير الثاني ، الخصائص الديموغرافية للسكان ، مصدر سابق ، ص 183 .
(٩) نفس المصدر ، ص 7 .

طريقة قياس حجم الهجرة وتقييمها :-

هنالك عدة طرق يمكن منها قياس الهجرة الداخلية إلا إن الباحث اخذ بطريقة محل الميلاد والإقامة لكونها سهلة وواضحة لأنه من السهل على الفرد إن يتذكر محل ولادته كما أنها الطريقة الأساسية لتحديد تيارات الهجرة ومعرفة عدد المهاجرين من والى المحافظة على الرغم من عيوبها في استبعاد كل المهاجرين الذين عادوا إلى مكان ولادتهم والذين ماتوا قبل التعداد والذين هاجروا أكثر من مرة كما أنها لا تحدد تاريخ الهجرة وان نتائجها تتأثر بالتغييرات الإدارية التي تحصل بين الوحدات الإدارية(١٠)، إلا أنه يمكن الاستفادة من مزاياها لكونها تتماشى مع ما توفره تعدادي 1994م و 2004م وهي تقوم على مقارنة محل الميلاد مع محل الإقامة لحظة التعداد حسب المحافظات حيث تم منها استخراج عدد تيارات كل من حجم المهاجرين الداخلين من المحافظات الأخرى إلى محافظة عدن وحجم تيارات المهاجرين الخارجين من محافظة عدن إلى المحافظات الأخرى وأصولهم وحجم صافي الهجرة (الموجب أو السالب) للتيارات والحجم الإجمالي للهجرة وتطورها واتجاهاتها ونسبهم من مجمل المهاجرين إلى جانب أهم الأنماط السائدة في حركتها من خلال تصنيف تعداد 1994م والتي جاءت مخرجات تياراته بحسب المحافظة والنوع والبيئة (الحضر والريف) فيما لم يظهر تعداد 2004م ذلك التصنيف وما أظهره هو إن مخرجات بيانات هذا التعداد جاءت في تقريرا واحد متمثل بالتقرير الثاني لخصائص الديموغرافية ضم فيه جميع المحافظات في كتابا واحدا ولم يكن مفصلا بحسب المديريات وكانت جداوله تضم أسماء المحافظات فقط وفيما يخص جداول بيانات الهجرة الداخلية لم تكن حجم سكان المولدين بالمحافظات والمهاجرين (الداخلين والخارجين) موزعة بأرقام مطلقة ولا بحسب العمر أو النوع ولا بحسب البيئة (ريف وحضر) كما لم تكن جداوله موزعة بحسب الإقامة الحالية أو الإقامة السابقة و إنما كانت جداوله التي نشرت هي لمحل الميلاد والإقامة فقط وبالأرقام النسبية وان هذه النقاط هي في حد ذاتها ضرورية ومهمة كان لابد إن يتضمنها تعداد 2004م في دراسة الهجرة لمقارنتها إثناء التحليل مع التعداد السابق أو مع الذي يليه لمعرفة الكثير عن تفاصيلها فهذه النقاط وغيرها قد أخذت على تعداد 2004م في كثير من مخرجات حقول بياناته أي انه لم يكن بالمستوى التفصيلي مع تعداد 1994م.

أن طريقة محل الميلاد يمكن من خلالها دراسة الهجرة الداخلية من تعداد واحد وبسبب ذلك الاختلافات في المخرجات بيانات التعدادين فقد اعتمد البحث على تعداد 2004م واتخذ من تعداد 1994م لمقارنة معه بالحجم الإجمالي والنسبي للمحافظة فقط لمعرفة فيما إذا كان هنالك تطور في حجم الهجرة، إما فيما يخص الحدود الإدارية وما قامت به الحكومة اليمنية من تغييرات في التقسيم الإداري فيما بين حدود المحافظات ومديرياتها من خلال الفصل والضم سواء كان بين المحافظات الحدودية السابقة والمعروفة بحدود التشطير أو حتى بين المحافظات الأخرى خارطة(1) فقد اعتمدا البحث على حدود تعاد 2004م وهي تغييرات الهدف منها مسح وجه التشطير من خارطة اليمن الواحد وكما تم استحداث ثلاث محافظات وهي عمران والضالع وريمه بعد تعداد 1994م مما صعب على الباحث في أعادت التوافق في بيانات التعدادين من مصادرها لمعرفة حجم المهاجرين الداخلين من المحافظات ومديرياتها إلى محافظة عدن وحتى الخارجين من محافظة عدن إلى تلك المحافظات من اجل المقارنة في حجم الهجرة على مستوى المحافظة فيما بين التعدادين(١١).

(١٠) رياض إبراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق من 1947م – 1965م ، جامعة بغداد ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1976م ، ص 44 – 45 .

(١١) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، النتائج النهائية التعداد العام 2004م , مصدر سابق ، راجع التقسيمات الإدارية الحديثة لتعداد 2004م ، ص 27- ص 35 .

ويتضح من طريقة محل الميلاد من خلال المقارنة ما بين التعدادين وتحليل بياناتهما تبين بان هنالك تباينا في تقدير حجم الهجرة في الوافدين أو المغادرين لمحافظة عدن وزيادة في عدد تياراتها الداخلة والخارجة و هذا يشير إلى تطور في تقدير حجمها ولمعرفة تطور حجم ظاهرة الهجرة الداخلية فقد أظهرت نتائج تحليل بيانات طريقة محل الميلاد من تعدادي 1994م و2004م والذي شمل كلا من حجمها ونسبها والتي ارتبطت بمجموعة العوامل المسببة لحركة الهجرة سواء كانت عوامل طرد أو جذب تمثلت بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية مما جعلها تتباين خلال التعدادين وهي عوامل ترجع إلى الاهتمام الكبير التي أولتها القيادة السياسية بعد تحقيق الوحدة اليمنية في 22مايو 1990م لهذه المحافظة، وهو اهتمام شمل كل نواحي القطاعات التنموية باعتبارها تمثل العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية مما نجم عن ذلك تيارات هجرة إليها من المحافظات الأخرى والعكس.

ولإظهار حجم تلك الظاهرة كما في الجدول (1و2) إن حجم إجمالي تيارات الهجرة لمحافظة عدن لتعداد 1994م بلغ حوالي 139045 مهاجر بنسبة 33,12% من إجمالي سكان المحافظة البالغ حوالي 419781 نسمة، فيما حجم تيارات المهاجرين الداخلين إلى المحافظة 115086مهاجر وبنسبة 27,42% من إجمالي سكان المحافظة وحجم تيارات المهاجرين الخارجين من المحافظة23959مهاجر وبنسبة 5,71% من إجمالي سكان المحافظة، في حين بلغ حجم صافي تيارات الهجرة + 91127 مهاجر وبنسبة 21,71% من إجمالي سكان المحافظة وأظهر تلك الصافي بان المحافظة كاسبة من أربعة عشر محافظة وخاسرة مع أمانة العاصمة ومحافظتي صعده والمهرة.

أما تعداد2004م فقد كان حجم إجمالي تيارات الهجرة لمحافظة عدن207883 مهاجر بنسبة 38,95% من أجمالي سكان المحافظة البالغ حوالي 533717 نسمة، وقد بلغ نصيب حجم تيارات المهاجرين الداخلين إلى المحافظة 171087مهاجر وبنسبة 32,06% من إجمالي سكان المحافظة وحجم تيارات المهاجرين الخارجين من المحافظة 36796 مهاجر وبنسبة 6,89% من إجمالي سكان المحافظة وبلغ حجم صافي تيارات الهجرة134291 مهاجر وبنسبة بلغت +25,16% كما اظهر ذلك الصافي بان المحافظة كاسبة من ست عشر محافظة (استحداث ثلاث محافظات وهي عمران والضالع وريمة مع استثناء محافظة الجوف لعدم لها تيار داخل إلى عدن) وخاسرة مع أمانة العاصمة ومحافظة صعده والمهرة الجوف.

وخلاصة تقييم طريقة محل الميلاد لظاهرة حركة الهجرة الداخلية لمحافظة عدن كما في الجدول (3) اظهر زيادة في حجم الهجرة للإعداد المطلقة والنسبية لتعداد 2004م عن تعداد 1994م حيث بلغت حجم الهجرة الداخلة إليها 56001 مهاجرا وبنسبة 4,64% وحجم الهجرة الخارجة منها 12837مهاجرا وحجم صافي الهجرة + 43164 مهاجرا وحجم الإجمالي للهجرة 68838 مهاجرا و، إما التزايد النسبي للمهاجرين المقيمين خارج محل ولادتهم إلى إجمالي سكان المحافظة من خلال الفارق النسبي ما بين التعدادين فقد بلغت النسبة الداخلة حوالي 4,64% وبلغت النسبة الخارجة حوالي 1,18%، وبلغت نسبة صافي الهجرة حوالي 3,45%، وعلى الرغم من كونها نسبة بسيطة إلا إن هذا الفارق يعكس مدى تأثير العوامل المسببة في حركة الهجرة الداخلية و المتمثلة في عوامل الطرد والجذب بغض النظر عن المسافة.

خارطة (1) التقسيمات الإدارية للجمهورية اليمنية لتعداد 2004م

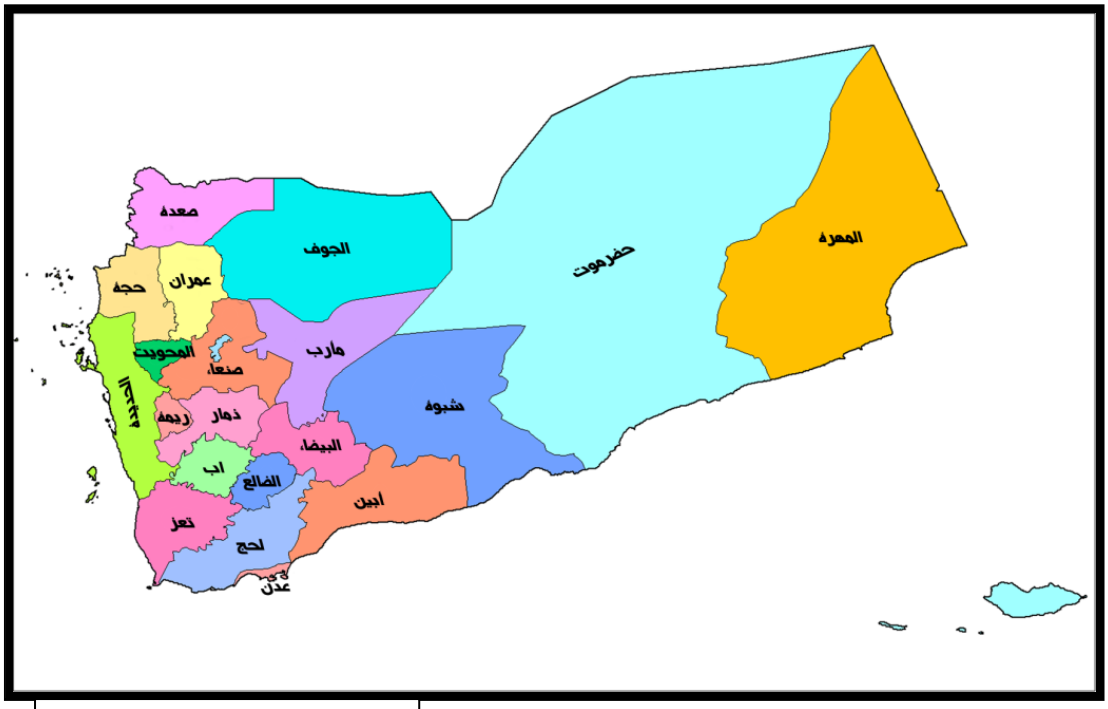

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الخرائط / صنعاء.

مقياس الرسم / 1 : 6000000

جدول (1) عدد المهاجرين الداخلين والخارجين وصافي وإجمالي الهجرة بين محافظة عدن والمحافظات الأخرى للفترة 1994م – 2004م (حسب طريقة محل الميلاد)*

المحافظة	تعداد 1994م				تعداد 2004م			
	المهاجرون الداخلون	المهاجرون الخارجون	صافي الهجرة	إجمالي الهجرة	المهاجرون الداخلون	المهاجرون الخارجون	صافي الهجرة	إجمالي الهجرة
إب	5269	512	+4757	5781	6915	582	+6333	7497
أبين	24556	1248	+23308	25804	28646	2635	+26011	31281
أمانةالعاصمة	1696	10936	– 9240	12632	4346	15015	– 10669	19361
البيضاء	2913	201	+2712	3114	10075	821	+ 9254	10896
تعز	23889	3583	+20306	27472	30424	4777	+ 25647	35201
الجوف	28	5	+ 23	33	*	5	– 5	5
حجة	183	48	+135	231	593	104	+ 489	697
الحديدة	8560	3235	+5325	11795	10273	4184	+ 6089	14457
حضرموت	8778	1041	+7737	9819	9680	2467	+ 7213	12147
ذمار	1731	110	+1621	1841	4741	265	+ 4476	5006
شبوة	4308	570	+3738	4873	8100	914	+7186	9014
صعدة	102	755	–653	857	198	238	– 40	436
صنعاء	655	143	+512	798	988	81	+ 907	1069
لحج	31991	1055	+30936	33046	44451	3211	+41240	47662
مأرب	64	58	+6	122	198	174	+ 24	372
المحويت	278	14	+264	292	593	122	+ 471	715
المهرة	85	445	–360	530	198	534	– 336	732
عمران	*	*	*	*	593	103	+ 490	696
الضالع	*	*	*	*	9285	533	+8752	9818
ريمة	*	*	*	*	790	31	+759	821
الإجمالي	115086	23959	+ 91127	139045	171087	36796	134291	207883

* المصدر :- اعتمادا على
1– التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات ديسمبر 1994م، النتائج النهائية لمحافظة عدن التقرير الثاني، مصدر سابق، جدول 31 ، ص78 –79
2 – التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات ديسمبر 2004 م، التقرير الثاني، الخصائص الديموغرافية للسكان، مصدر سابق ، ص 185 – 187

جدول (2) نسبة المهاجرين إلى جملة المهاجرين الداخلين والخارجين وصافي وإجمالي الهجرة بين محافظة عدن والمحافظات الأخرى للفترة 1994م و2004م (حسب طريقة محل الميلاد) *

المحافظة	تعداد 1994م				تعداد 2004م			
	المهاجرون الداخلون %	المهاجرون الخارجون %	صافي الهجرة %	إجمالي الهجرة %	المهاجرون الداخلون %	المهاجرون الخارجون %	صافي الهجرة %	إجمالي الهجرة %
إب	4,58	2,14	+ 4,69	6,72	4	1,6	+ 4,36	5,6
أبين	21,34	5,21	+22,99	26,55	16,74	7	+17,90	23,74
أمانة العاصمة	1,47	45,64	– 90,12	47,11	2,5	40,8	– 96,55	43,3
البيضاء	2,53	0,84	+2,68	3,37	5,9	2	+ 6,37	7,9
تعز	20,76	14,95	+20,03	35,71	17,8	13	+ 17,65	30,8
الجوف	0,024	0,021	+0,02	0,045	*	0,01	0,45	0,01
حجة	0,16	0,20	+ 0,13	0,36	0,35	0,3	+ 0,34	0,65
الحديدة	7,44	13,50	+ 5,25	20,94	6,01	11	+ 4,19	17,01
حضرموت	7,63	4,35	+ 7,63	11,98	5,7	7	+ 4,96	12,7
ذمار	1,50	0,46	+1,60	1,96	2,8	0,72	+ 3,08	3,52
شبوة	3,74	2,38	+ 3,69	6,12	4,7	2,5	+4,94	7,2
صعدة	0,09	3,15	– 6,37	3,24	0,11	0,65	– 0,36	0,76
صنعاء	0,57	0,60	+0,51	1,17	0,58	0,22	+0,62	0,8
لحج	27,8	4,40	+ 30,51	32,2	26	9	+28,37	35
مأرب	0,06	0,24	+ 0,01	0,3	0,11	0,5	+ 0,016	0,61
المحويت	0,24	0,06	+ 0,26	0,3	0,35	0,3	+ 0,3	0,65
المهرة	0,07	1,86	– 3,51	1,93	0,11	1,5	–3,4.	1,61
عمران	*	*	*	*	0,35	0,3	+ 0,34	0,65
الضالع	*	*	*	*	5,43	1,5	+6,0	6,93
ريمة	*	*	*	*	0,46	0,1	+0,5	0,51
الإجمالي	100	100	–	–	100	100	–	–

* المصدر: - جدول (1)

جدول(3) تغير الإعداد المطلقة للمهاجرين للفترة 1994- 2004م لمحافظة عدن (حسب طريقة محل الميلاد) * تغير الإعداد المطلقة للمهاجرين							
التعداد	المهاجرين الداخلين		المهاجرين الخارجين		صافي الهجرة		إجمالي الهجرة
	العدد المطلق	النسبة%	العدد المطلق	النسبة%	العدد المطلق	النسبة%	العدد المطلق	النسبة%
1994م	115086	27,42	23959	5,71	91127+	21,71	139045	33,12
2004م	171087	32,06	36796	6,89	134291+	25,16	207883	38,95
إجمالي التغير	56001	4,64	12837	1,18	43164+	3,45	68838	5,83

تيارات الهجرة الداخلية بين محافظة عدن والمحافظات الأخرى:

يعرف تيار الهجرة بأنه مجموعة عدد التحركات التي تحدث في مدة معينة بين منطقتين تسمى الأولى بمنطقة الأصل Origin وتسمى الثانية بمنطقة الوصول Destination ويسمى التيار الأكبر بين المنطقتين بالتيار السائد إما الأصغر فيسمى بالتيار المعاكس إما مجموع التيارين فيعرف بالتيار الإجمالي ويعتمد استخلاص أنواع التيارات على تصنيف البيانات بحسب الوحدات الإدارية والبيئية.

وعلى ضوء ما أظهرته بيانات الهجرة المستخلصة للفترة ما بين التعدادين 1994م – 2004م ستحدد تيارات الهجرة الداخلية على تلك التيارات المتبادلة بين محافظة عدن والمحافظات الأخرى والتي بلغ عددها 17محافظة مع أمانة العاصمة لتعداد 1994م وعدد تياراتها (34) منها (17) تيار داخلا إلى عدن و(17) خارجا من محافظة عدن، فيما بلغ عدد المحافظات لتعداد 2004م (20) محافظة مع أمانة العاصمة وبلغ عدد التيارات 39تيار منها 19تيار داخل (باستثناء محافظة الجوف لعدم وجود لها تيار الداخل إلى محافظة عدن) و20 تيار خارج وباعتبار ن (ن – 1) /2 وليكون (17 تيار صافيا لتعداد 1994م) و(20تيار صافيا لتعداد 2004م) ، ولغرض معرفة مدى مساهمة كل محافظة في حجم الهجرة الداخلة إلى محافظة عدن و مساهمة محافظة عدن في حجم الهجرة الخارجة منها إلى المحافظات الأخرى والتي يكمن من ذلك معرفة مدى التباين من خلال حجم الهجرة المتبادلة.

ومن تحليل جدول (1و2) لتعداد 1994م اظهر البحث لظاهرة الهجرة الداخلية لمحافظة عدن إن لعامل المسافة دورا مؤثر في حجم تيار الهجرة خلال التعدادين وقد على ذلك تقدم وتطور وسائط النقل وطرقها وهو تأثيرا تبين بأنه كلما كانت المسافة بين المحافظة الجاذبة والطاردة قصيرة كان حجم تيار الهجرة اكبر، وكلما كانت المسافة بين المحافظة الجاذبة والطاردة كبيرة كان حجم تيار الهجرة اقل، ويزداد دور عامل المسافة وضوحا من خلال بيانات الهجرة لمحافظة عدن مع المحافظات المجاورة والغير المجاورة، فيما أظهرت هذه البيانات من جانب أخر لظاهرة الهجرة الداخلية لمحافظة عدن بأنها تميزت بنمطين عامين في حركة تبادل تيارات الهجرة تمثل الأول في إن حجم التيارات الكبيرة قابلها حجم تيارات صغيرة، والثاني تمثل إن حجم التيارات الصغيرة قابلها حجم اصغر منها في كلا التعدادين، وهي علاقة واضحة في عكسية حركة تيارات تبادل الهجرة وتزداد هذه العلاقة وضوحا

* المصدر :- الجدول (1)

أيضا خاصة مع المحافظات التي ترتبط بمحافظة عدن بحدود إدارية مشتركة كمحافظة لحج وأبين والتي أظهرت بان تيارات الهجرة الداخلة إلى محافظة عدن اكبر من تيارات الخارجة منها إلى هاتين المحافظتين وينطبق كذلك مع المحافظات الأخرى التي لا ترتبط مع محافظة عدن بحدود مشتركة كما هو لمحافظة تعز وإب والبيضاء وشبوة والحديدة الضالع وحضرموت معتبرة محافظة عدن مركزا ثاني جاذب للسكان بعد أمانة العاصمة، كما أظهرت البيانات أيضا إن حجم الذكور أكثر من الإناث في كلا من الحضر والريف كما هو في جدول (4) لتعداد 1994م وهذا ما سنوضحه ذلك الحجم في تيارات الهجرة الداخلة والخارجة

تيارات الهجرة الداخلة (الوافدة)

ويقصد بها هي التيارات الداخلة إلى محافظة عدن (منطقة الوصول) وآتية من خارج المحافظة (منطقة الأصل أو من منطقة إقامة سابقة) محافظة الأصل أو من محافظة أخرى، وقد أعطى تعداد 1994م بيانات تفصيلية لحجم الهجرة الداخلة إلى محافظة عدن بحسب المحافظة والنوع والبيئة كما في جدول (1و2و3و4) والتي بلغت حوالي 115086مهاجر منهم 67268 من الذكور و38582 من الإناث، فيما لم يكن تعداد 2004م بمستوى تعداد 1994م وان ما جاء به بالنسبة لبيانات تيارات الهجرة الداخلية بنسبة مئوية للمهاجرين وإجمالي بالعدد المطلق كلا بحسب المحافظة دون إي تفاصيل أخرى.

ومن تحليل بيانات تعداد 2004م لحجم تيارات حركة الهجرة الداخلة من المحافظات إلى محافظة عدن فقد اظهر تباينا فيما بين تياراتها المتجهة إلى محافظة عدن يرجع سببه إلى عوامل الجذب والطرد الكامنة في كل محافظة، ولكون محافظة عدن تعد العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن ولتميزها بموقعها الجغرافي والاستراتيجي والمتمثل بموقع ميناءها البحري مما جعلها تأتي بالمرتبة الثانية بعد أمانة العاصمة من المحافظات الكاسبة في كلا التعدادين في الجمهورية اليمنية.

ومن الجدول (1و2) والخارطة (2) اظهرا إن محافظة لحج تأتي بالمرتبة الأولى بعدد حجم المهاجرين والذي بلغ44451 مهاجر وبنسبة 26% من إجمالي المهاجرين الداخلين لمحافظة عدن، لكونها اقرب المحافظات وبالنسبة لموقعها المجاور لمحافظة عدن من الجهة الشمالية ولقصر المسافة بين مدينتي الحوطة وعدن والبالغة 27 كم التي كان لها دورا فعال في ارتفاع حجم المهاجرين إضافة إلى عوامل الجذب والطرد الأخرى، ثم تأتي محافظة تعز بالمرتبة الثانية على الرغم من موقعها إلى شمال من محافظة عدن إضافة لكونها تعد اكبر المحافظات اليمنية في عدد السكان وبحيث بلغ حجم الهجرة الداخلة منها إلى محافظة عدن 30424مهاجر وبنسبة 17,8% من إجمالي المهاجرين الداخلين لمحافظة عدن وتبعد مدينة تعز عن مدينة عدن بحوالي 158 كم، ثم تأتي محافظة أبين الثانية بموقع الجوار شرق محافظة عدن وقد جاءت بالمرتبة الثالثة لقصر المسافة بين مدينتي زنجبار وعدن50كم وقد بلغ حجم المهاجرين الداخلين 28646مهاجر وبنسبة 16,74% من إجمالي المهاجرين الداخلين لمحافظة عدن، ثم تأتي محافظة الحديد ة بالمرتبة الرابعة وهي من المحافظات الغربية وتبعد حوالي 439 كم في حين بلغ حجم إسهامها من المهاجرين الداخلين لها إلى محافظة عدن حوالي 10272مهاجر وبنسبة 6,01% من

إجمالي المهاجرين الداخلين ثم تأتي بالمرتبة الخامسة والسادسة والسابعة بحجم المهاجرين الداخلين لمحافظة عدن على التوالي محافظة البيضاء بلغ 10075مهاجر وبنسبة تقدر5,9%، ومحافظة حضرموت بحوالي 9680مهاجر وبنسبة 5,7%، ومحافظة الضالع بحوالي 9285مهاجر وبنسبة 5,43% من إجمالي المهاجرين الداخلين ثم يتوزع باقي الحجم والنسب على بقية المحافظات لتصل ادني لها في الحجم والنسبة ثلاث محافظات وهي صعدة ومأرب والمهرة لحصولهم كل واحدة منهم من حجم المهاجرين الداخلين 198 مهاجر ونسبة 0,11% من إجمالي المهاجرين الداخلين إلى محافظة عدن.

والجدير بالإشارة هنا إن بعض المهاجرين ممن كانوا يعيشون في محافظة عدن أو محافظة الميلاد وخاصة من محافظة لحج وأبين وشبوة نزحوا إلى المحافظات الشمالية واستقروا في محافظة صنعاء وتعز والحديدة بسبب الصراع السياسي على السلطة والتي كان أخرها الحرب الأهلية 1986م هم ممن عادوا إلى محافظة عدن إضافة إلى العائدين من المغتربين من دول الخليج العربي وهم ينتمون لهذه المحافظات قد رفعوا م ن حجم الهجرة الداخلة لمحافظتهم مما شكلوا ضغطا كبيرا على الخدمات التنموية مع من جاءوا من المهاجرين من المحافظات الشمالية والشرقية ومما جعل اليوم محافظة عدن تعاني من ظاهرة الهجرة الداخلية وان كانت هذه المعانة في بداياتها.

ويتضح من التحليل إن 83,58% من إجمالي المهاجرين الداخلين إلى محافظة عدن يأتي مصدر تغذيتها من سبع محافظات وهي لحج وتعز وأبين والحديدة والبيضاء وحضرموت والضالع والباقي من بقية المحافظات (باستثناء محافظة الجوف) وبنسبة 16,42% من إجمالي المهاجرين الداخلين إلى محافظة عدن ألا إن غالبية المهاجرين من محافظتي لحج وأبين وحضرموت وبعض من مهاجرين محافظة الضالع يعملون في القطاع الحكومي في حين هنالك أعدادا كثيرة من مهاجرين محافظات تعز والبيضاء والحديدة والمحافظات الأخرى يعملون في القطاع الخاص وفي أعمال حرة مهنية وحرفية متمثلة في ورش أوفي إعمال الخدمات كالبناء والتشييد وغيرها من هذه الفرص التي وجدت لها مكانا للمزاولة بعد تحقيق الوحدة اليمنية في محافظة عدن.

وبالنسبة للاتجاهات العامة لحجم ونسبة الهجرة الداخلة إلى محافظة عدن تشير كما في الجدول (3) إلى زيادة لها ما بين التعدادين بلغت 56001 مهاجروبنسبة4,64% من إجمالي حجم المهاجرين الداخلين وهي إشارة تعطي انطباعا حقيقيا بان حجم الهجرة الداخلة قابل للزيادة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في الجانب التنموي وإضافة إلى اهتمام الحكومة في توجيه زيادة حجم الاستثمارات الاقتصادية والتجارية المحلية والعربية والأجنبية لمحافظة عدن لما لها من مقومات مكانية (طبيعية واقتصادية) تمتاز بها عن بقية المحافظات المجاورة لها وهي مقومات يمكن استغلالها وربطها بمشاريع تنموية إنتاجية تكاملية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية مع المحافظات المجاورة لتحقيق تنمية اقتصادية وزيادة بفرص العمل في هذه المحافظات لتقليل أو الحد من حركة الهجرة إلى محافظة عدن ما لم فان المؤشرات الديموغرافية لتعداد عام 2004م تشير إلى زيادة في حجم الهجرة لما لها من انعكاسات سلبية مؤثرة أخذت بالظهور دون إن توضع لها أية حلول، لذا وان حدثت تلك الزيادة في التعداد القادم في ديسمبر2014م فذلك سوف يزيد من تفاقم حجم هذه الظاهرة و تصبح مشكلة مستعصية أمام تحديات التنمية والتطور في محافظة عدن.

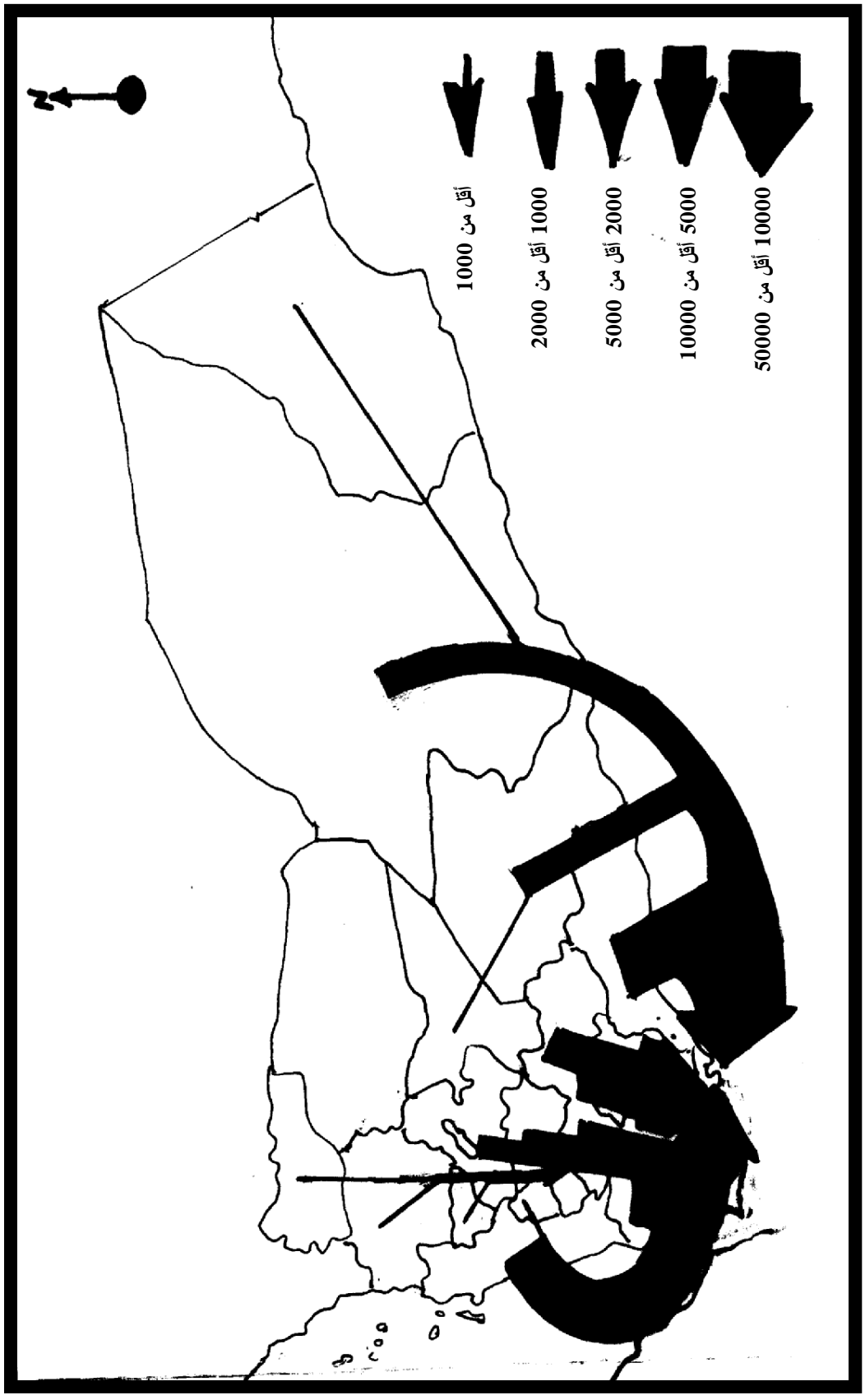

خارطة (2) تيارات الهجرة الداخلة الى محافظة عدن من المحافظات اليمنية لتعداد 2004م (حسب طريقة محل الميلاد)

الهجرة الخارجة (المغادرة):-

ويقصد بها هي التيارات الخارجة من محافظة عدن (الأصل) إلى محافظة أخرى (الوصول)، وقد أعطى تعداد 1994م بيانات تفصيلية كما في الهجرة الداخلة، وقد بلغ حجم تياراتها الخارجين من محافظة عدن حوالي 23959 مهاجر منهم 11810 مهاجر من الذكور و12149 مهاجرة من الإناث في حين بلغ حجم تيارات الهجرة الخارجة لتعداد 2004م إجماليا 36796 مهاجر دون ذكر أية تفاصيل أخرى.

أن ظاهرة حركة الهجرة الخارجة من محافظة عدن قد مرت بثلاث مراحل منذ عام 1968م إلى عام 1990م، بحيث كانت المرحلة الأولى والثانية قبل الوحدة إما الثالثة بعد الوحدة وهي مراحل أخذت صورتان من صور الهجرة وهي ما بين الفردية والجماعية وما بين الطوعية (الاختيارية) والإجبارية وعلى النحو التالي:-

المرحلة الأولى: (من عام 1967م- 1973م)

وهي مرحلة تبدأ بعد استقلال الجنوب اليمني من المحتل البريطاني وخاصة من بداية عام 1967م وهي فترة أخذت صورتها الفردية ما بين الطوعية والإجبارية وان كانت الأخيرة سببها عامل سياسي الناجم عن الحرب الأهلية التي شهدتها مدينة عدن قبل الاستقلال بين القوى المتصارعة حول من سيستلم الحكم بعد خروج الاستعمار مما دفع القوى المهزومة من تلك الصراع والغالبية منهم بالنزوح إلى شمال اليمن وبحيث اعتبر بداية لحركة الهجرة الداخلية (الخارجة) لسكان محافظة عدن خاصة والجنوب عامة وان كان البعض المختصين في الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والسياسة والفلسفة اليمنيين يطلق عليها بالنزوح فنحن هنا نعتبرها هجرة بسبب الفترة الزمنية التي قضاها الفرد بعيدا عن محل ميلاده وانقطاعه عنه واستقراره في مكان الوصول وهي فترة قد تجاوزت مصطلح النزوح، واستمر ذلك النزوح حتى عام 1973م والذي فيه توقفت حركة ظاهرة الهجرة أو الانتقال ما بين شمال اليمن وجنوبه ويعزى ذلك إلى التغير في التوجه السياسي والاقتصادي للنظام في جنوب اليمن عن ما هو في شماله، في حين استمرت في هذه المرحلة حركة الهجرة الداخلية من المحافظات الجنوبية إلى محافظة عدن.

المرحلة الثانية: (1974م- إلى ما قبل1990م)

هي مرحلة أخذت فيها حركة الهجرة الخارجة ما بين الصورة الفردية والجماعية وإما أسبابها قد غلب عليها الطابع السياسي والاقتصادي، فيما شهدت تياراتها الخارجة لهذه المرحلة موجتان من النزوح الجماعي الإجباري من محافظات جنوب اليمن عامة ومحافظة عدن خاصة في عامي 1978م و1986م وكان اتجاهها إلى شمال اليمن ويعزى سبب ذلك إلي ما وصلت إليها الأوضاع السياسية في داخل النظام نفسه من صراع للسيطرة على السلطة والتي أدت بدفع الكثير من سكان المحافظات الجنوبية ومنها محافظة عدن والاستقرار في شمال اليمن حتى عام 1990م.

المرحلة الثالثة:- (من 22مايو 1990م – ديسمبر 1994م)

وتبدأ من 22مايو 1990م وهي فترة تم فيها توحيد الوطن اليمني أرضا وشعبا وقيادة وحكومة وفيها اعتبرت مدينة صنعاء (أمانة العاصمة) عاصمة الجمهورية اليمنية ومحافظة عدن (مدينة عدن) العاصمة الاقتصادية والتجارية، إما تيارات الخارجة في هذه ناجمة عن انتقال القيادات والكوادر الحكومية العاملة ذات المؤهلات والكفاءات والخبرة العالية في الجهاز الحكومي سواء كانت هذه الكفاءات بالمجال المدني أو العسكري إلى العاصمة صنعاء وقد عرفت هذه الظاهرة بالنزوح الجماعي الطوعي وهو نزوح شمل كل من المولدين في محافظة عدن أو ممن كانوا مهاجرين من المحافظات الجنوبية وما إن مرت أربع سنوات حتى جاء شهر ديسمبر من عام 1994م وهو موعد التعداد الأول للجمهورية اليمنية حتى جاءت مخرجاته فيما بعد باعتبار كل المنتقلين ظلوا مقيمين خارج محافظة عدن أصبحوا ضمن الهجرة الحياتية.

إن ما تتميز بها هذه المرحلة من عمر ظاهرة الهجرة الداخلية أومن حركة الانتقال المكاني للسكان خلال السنوات الماضية أي ما قبل الوحدة اليمنية سوى كانت ما بين الشمال والجنوب أو ما بين المحافظات الشمالية وحتى ما بين المحافظات الجنوبية نفسها لم تكن بحجم الذي حدث بعد تحقيق الوحدة وهي صورة جسدت حقيقة حرية ظاهرة حركة اختيار انتقال الإنسان اليمني على أرضة ومن دون قيدا أو شرط.

ولإظهار حجم تيارات الهجرة الخارجة من محافظة عدن إلى المحافظات الأخرى، ومن خلال التحليل والمقارنة لبيانات تعدادي 1994م و2004م فقد اظهر الجدول (1و2) والخارطة (3) أن أمانة العاصمة جاءت بالمرتبة الأولى في كلا التعدادين في استقبال المهاجرين الخارجين من محافظة عدن والذي كان لها النصيب الأكبر والذي قدر نصف المهاجرين والبالغ 10936مهاجرلعام 1994م و15015 مهاجر لعام 2004م وبنسبة 45,64% و40,8% من إجمالي المهاجرين الخارجين من محافظة عدن على التوالي، وعلى الرغم بما يقوم به عامل المسافة من تأثير في حجم تيار الهجرة إلا إن ذلك التأثير لم يكن مؤثر في حركة المهاجرين للتقليل أو الحد من حجمها بسبب البعد الكبير بين محافظة وأمانة العاصمة والسبب يعزى إلى التطور في طرق وسائط النقل الحديثة والتي لعبت دورا في تقصير المسافة وسهولة الانتقال إضافة لكون أمانة العاصمة عاصمة الجمهورية اليمنية والمركز الأول في جذب السكان والتي فيها يتركز كل الجهاز الإداري والمالي الحكومي والخاص والأجنبي، مما دفع كل الحكومات اليمنية المتعاقبة عليها من بعد الوحدة في زيادة الإنفاق التنموي الحكومي والخاص مما أتاح فيها زيادة في فرص العمل وجعلها في المرتبة الأولى بجذب المهاجرين إليها، ثم تأتي بالمرتبة الثانية محافظة تعز في استقبال المهاجرين بحجم بلغ 4777 مهاجر وبنسبة 13% من إجمالي حجم المهاجرين الخارجين من محافظة عدن لقرب المسافة، ثم تحتل محافظة الحديدة المرتبة الثالثة بحجم 4184 مهاجر وبنسبة 11% من إجمالي حجم المهاجرين الخارجين من محافظة عدن، ثم تأتي بالمرتبة الرابعة والخامسة والسادسة كلا من محافظة لحج بنصيب 3211مهاجر وأبين بحجم 2635مهاجر ومحافظة حضرموت بحوالي 2467مهاجر، ويعمل فيها المهاجرين بالقطاع الحكومي وبالمجال الخدمي والمتمثل بالتربية والتعليم والصحة والاصطياد السمكي والأمن العام والقوات

المسلحة وكما يعملون أيضا في القطاع الخاص المحلي والأجنبي وخاصة الإنتاجي أو التنقيب عن النفط كما هو الحل في محافظة حضرموت وقد حملت ظاهرة الهجرة الخارجة من محافظة عدن طابعا اسريا فيها أي شملت المهاجر مع أسرته (باستثناء القطاع النفطي) والاستقرار الدائم في هذه المحافظات لسد حاجة المحافظات من هذه الفرص، إما بقية الحجم والنسبة للهجرة توزعت بين المحافظات الأخرى لتصل إلى أدنى حجم ونسبة لها كما هو في محافظة الجوف والتي جاءت بالمرتبة التاسع عشر 5 مهاجرين وبنسبة 0,01% ومحافظة ريمة بالمرتبة العشرون 31 مهاجر وبنسبة 0,1% من إجمالي المهاجرين لعام 2004م على التوالي ويعملون في القطاع الحكومي وبمجال الأمن والقوات المسلحة وطابع الهجرة فيها فردي.

ويتضح من اتجاهات حجم ونسبة الهجرة الخارجة من محافظة عدن إلى المحافظات الأخرى خلال التعدادين كما في الجدول (1) و(2) و(3) بان هنالك زيادة بحجمها بلغ12837مهاجر وبنسبة 1,18% من إجمالي حجم المهاجرين الخارجين وهي زيادة اتجهت إلى المحافظات الخمس تعز والحديدة و لحج و أبين و حضرموت إضافة إلى أمانة العاصمة على الرغم من اختلاف التقسيمات الإدارية الجديدة لتعداد 2004م عن تقسيمات تعداد1994م والذي يعزى لتعرضها للقطع أو الضم لبعض مديرياتها ومراكزها ونواحيها وإلى محافظات أخرى إلا إن ظلت هذه التسميات المذكورة نفسها في تعداد 2004م مسجلة اعلي حجم ونسبة في استقبال المهاجرين الخارجين من محافظة عدن وان ميل اتجاه المهاجرين إليها للأسباب قرب المسافة أو لوجود أقارب للمهاجرين مقيمين في تلك المحافظات مما يسهل لهم في الإقامة والبحث عن فرصة عمل فيها.

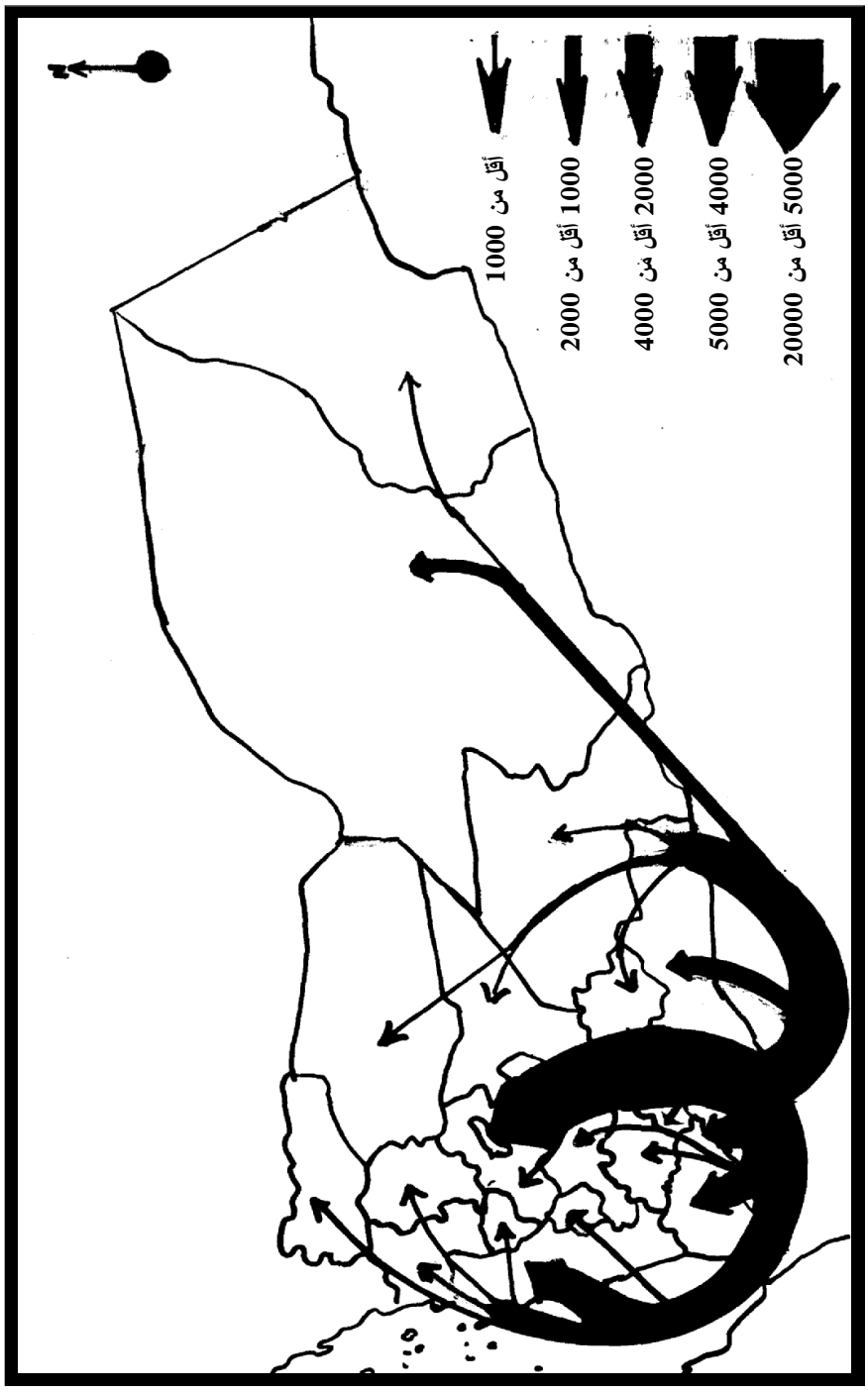

خارطة (3) تيارات الهجرة الخارجة من محافظة عدن الى المحافظات اليمنيةلتعداد 2004م (حسب طريقة محل الميلاد)

فيما تشير اتجاه حركة الهجرة الخارجة بان هنالك زيادة في حجمها خلال الفترة ما بين التعدادين وان هذه الزيادة تركزت في غالبيتها بأمانة العاصمة حيث بلغ فارق الزيادة فيها 4079 مهاجر وبنسبة 31,78% من إجمالي فارق الزيادة ما بين التعدادين البالغ 12837مهاجر.

صافي الهجرة:

ومن نتيجة ذلك التباين في اتجاهات حجم ونسبة الهجرة الداخلة والخارجة لمحافظة عدن ينعكس على حجم ونسبة صافي الهجرة والتي هي الفرق بين حجم ونسبة المهاجرين الداخلين والخارجين والتي يمكن منها تحديد حالة النتيجة، ما إذا كانت موجبة فهي كاسبة (جاذبة) أو سالبة فهي خاسرة (طاردة).

ومن التعدادين تظهر بياناتهما المعتمدة من مصدرها كما في الجدول (1و2و3) إن صافي الهجرة العام موجب +91127 مهاجر لتعداد1994م و+134291 مهاجر لتعداد 2004م وهو ناجم عن تفوق حجم الهجرة الوافدة من المحافظات اليمنية إلى محافظة عدن وان هنالك ست عشر محافظة خاسرة مع محافظة عدن في تعداد 2004م أي إن محافظة عدن كاسبة منها وقد بلغ حجم صافي الهجرة الموجب لها من هذه المحافظات حوالي +145341 مهاجر، والجدير بالإشارة هنا إلى إن للعلاقات المكانية دور كبير في صافي الهجرة إذا أخذنا بعين الاعتبار عامل المسافة للمحافظات القريبة من محافظة عدن وهي لحج وأبين وتعزو الضالع و البيضاء وإب والتي أسهمت + 117237مهاجر وبنسبة +80,66% من إجمالي حجم صافي الهجرة الموجب، ويعزى ذلك الصافي للهجرة إلى ما تتمتع به مدينة عدن من مركز تجاري وصناعي وخدمي إضافة لذلك بأنها منطقة حرة من منتصف عام 1990م مما أتاح في زيادة الإنفاق الحكومي والخاص و إيجاد بعض فرص العمل والمتمثلة بالمهنية والخدمية سوى كان للمولدين في عدن أو للوافدين إليها، إما باقي صافي الهجرة لمحافظة عدن والبالغ 28104مهاجرو نسبة 19,34% فهو إسهام عشر محافظات الباقية.

أما فيما يخص في صافي الهجرة السالب والبالغ حوالي – 10253مهاجر وهو خسارة محافظة عدن مع محافظة المهرة وصعدة والجوف إضافة لأمانة العاصمة بحيث كان نصيب الحجم الأكبر من هذا الصافي جاء لصالح أمانة العاصمة بصافي سالب بلغ حوالي – 9240مهاجر وبنسبة – 90,12% من إجمالي صافي الهجرة السالب لتعداد 1994م وفي حين بلغ حجم ذلك الصافي لتعداد 2004م حوالي – 10669 مهاجر وبنسبة – 96,55%من إجمالي صافي الهجرة السالب مما جعلها تأتي في المرتبة الأولى في كلا التعدادين بنسبة لمحافظة عدن والسبب يعزى إلى مذكر سابقا في الهجرة الخارجة من محافظة عدن إما بقية صافي الهجرة لتعداد 2004م والبالغ – 381 مهاجر وبنسبة – 3,45% من إجمالي صافي الهجرة السالب يتوزع على محافظة المهرة وصعده والجوف بالتوالي.

ويتضح من صافي الهجرة إن اتجاهاته شير إلي زيادة بلغت +43164مهاجر وبنسبة بلغت 3,45% من إجمالي حجم سكان محافظة عدن وهو صافي قابل لزيادة ما لم تكن هنالك خطط تنموية عادلة مبنية على رؤية

سياسية في توزيع المشاريع الاقتصادية والخدمية وقي عدم تركزها في بعض المحافظات دون الأخرى، إضافة إلى التركيز على المشاريع الإنتاجية وأعطى لها الأولوية في تنفيذها و تشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي في هذا القطاع التي يمكن من خلالهما امتصاص الباطلة والتقليل من حركة الهجرة الداخلية ما بين المحافظات.

فاعلية الهجرة الداخلية

يطلق عليها بالكفاءة الهجرة ويستعمل فيها صافي الهجرة إلى إجمالي الهجرة كمقياس لفاعلية الهجرة الداخلية ويمكن قياس هذه الفاعلية بالمعادلة التالية(١٢)

$$\text{فاعلية الهجرة} = \frac{\text{مجموع المهاجرين الداخلين إلى محافظة عدن} - \text{مجموع المهاجرين الخارجين من محافظة عدن}}{\text{مجموع المهاجرين الداخلين إلى محافظة عدن} + \text{مجموع المهاجرين الخارجين من محافظة عدن}} \times 100$$

وكما يمكن قياس فاعلية زوج من التيارات بين محافظة عدن مع محافظة أخرى بحيث تصبح كالأتي:-

$$\text{فاعلية الهجرة} = \frac{\text{مجموع المهاجرين الداخلين من محافظة ما إلى محافظة عدن} - \text{مجموع المهاجرين الخارجين من محافظة عدن إلى محافظة ما}}{\text{مجموع المهاجرين الداخلين من محافظة (أ) إلى محافظة عدن} + \text{مجموع المهاجرين الخارجين من محافظة عدن إلى محافظة (أ)}} \times 100$$

ويظهر مما تقدم أن مؤشر فاعلية الهجرة الداخلية قد يتباين بين 0 و100 وقد يكون موجبا أو سالبا اتجاه حركة الهجرة (الداخلة أو الخارجة)*.

ومن الجدول (4) اظهر بان هنالك انخفاضا بسيطا في فاعلية الهجرة العام لمحافظة عدن بحيث بلغت في تعداد 1994م 66% وفي تعداد 65% في حين نجد هذه الفاعلية قد تفاوت لمحافظة عدن مع كل محافظة على حده خلال التعدادين وذلك بسبب التأثير المضاد لكل من الهجرة الداخلة والهجرة الخارجة، آذ إن ارتفاع نسبة فاعلية الهجرة أو انخفاضها سلبا كان أو إيجابا، يرجع في حقيقته إلى ارتفاع وانخفاض التباين بين عدد المهاجرين الداخلين والخارجين للمحافظة.

ولإظهار ذلك التباين لفاعلية الهجرة للتيارات بين محافظات عدن وبين المحافظات والتي تعتمد أساسا على حجم هذه التيارات حيث نجدها في تعداد 2004م ترتفع لتصل مع محافظة ريمة 92% وذمار89% والضالع89% ولحج87% وصنعاء 85% وإب 84% وأبين83%، فيما نجدها تنخفض من نفس التعداد مع محافظة الجوف – 100% و أمانة العاصمة 55% والمهرة – 46% وصعدة – 9% ومأرب 6%.

(١٢) رياض إبراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ، مصدر سابق ، ص 103 .
* ملاحظة :- العلاقة تشير إلى اتجاه صافي الهجرة .

جدول (4) فاعلية الهجرة الداخلية بين محافظة عدن والمحافظات اليمنية الأخرى حسب تعدادي 1994م و 2004م (المائة)*		
المحافظة	فاعلية الهجرة	
	تعداد 1994م	تعداد 2004م
إب	82	84
أبين	90	83
أمانة العاصمة	73 -	55 -
البيضاء	87	84
تعز	74	73
الجوف	70	100 -
حجة	58	70
الحديدة	45	42
حضرموت	79	59
ذمار	88	89
شبوة	77	80
صعدة	76 -	9 -
صنعاء	64	85
لحج	94	87
مأرب	5	6
المحويت	90	66
المهرة	68 -	46 -
عمران	*	70
الضالع	*	89
ريمة	*	92
محافظة عدن	66	65

* المصدر جدول (1)

أنماط الهجرة الداخلية:

من خلال التحليل والمقارنة للتعدادين لطريقة محل الميلاد والإقامة لتقدير الهجرة واستخلاص أنماطها وتياراتها والتي تتوقف على أساس تصنيف النتائج النهائية للتعداد بحسب النوع (ذكور وإناث) والبيئة (ريف وحضر) والمحافظة بحيث أظهرت نتائج تعداد 1994م ذلك التصنيف فيما لم يظهر مثل ذلك التصنيف في تعداد 2004م، ومن هنا أمكن استخلاص أنماط الهجرة الداخلية المعروفة من تعداد 1994م وللتمييز ما وهو ريفي وما هو حضري في الجمهورية اليمنية في تعدادي 1994م و2004م فقد اعتبرا مفهوم الحضر هم (سكان الأمانة العاصمة وسكان مدينة عدن و مراكز المديريات بالمحافظات بالإضافة إلى كل تجمع سكاني حضري يبلغ عدد سكانه 5000نسمة أو أكثر)[١٣].

أن دراسة مثل هذه الأنماط من الهجرة الداخلية ضمن وحداتها الصغيرة (مديرية – مركز) تكشف عن مدى صعوبات الحصول على بياناتها غير أنه إلا إن يأخذ ببيانات نتائج التعداد المنشورة لعام 1994م والتي منها أمكن تحديد الأنماط ونوع النمط السائد فيها لمحافظة عدن بحيث للهجرة الداخلة من المحافظات الأخرى إلى محافظة عدن نمطين من هذه الأنماط وهي من الريف إلى الحضر ومن الحضر إلى الحضر، إما للهجرة الخارجة من محافظة عدن إلى المحافظات الأخرى نمط واحد فقط وهو من الحضر إلى الحضر.

أولا– الهجرة من الريف إلى الحضر:

تعد الهجرة من الريف إلي الحضر من أهم أنماط حركة الهجرة الداخلية لسكان الجمهورية اليمنية لأنها أكثر دواما واكبر حجما واقوي تأثيرا في نواحي مختلفة من حياة السكان حيث أمكن استخلاص عدد المهاجرين الريفيين الداخلين من ريف المحافظات الأخرى إلى محافظة عدن التي تعد حضرا لكونها مدينة ومحافظة معا حسب تصنيف الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن للتعدادين المذكورين ومن جدول محل الميلاد والإقامة لمحافظة عدن لتعداد 1994م كما في الجدول (5) فقد بلغ حجم الهجرة الريفية الداخلة إلى محافظة عدن من ريف المحافظات اليمنية حوالي 38582مهاجر يشكلون نسبة9,19% من إجمالي سكان عدن، منهم 23350 مهاجرا من الذكور و15232 مهاجرة ونسبة 5,56% 3,63% على التوالي من إجمالي سكان عدن، ويعني هذا إن هؤلاء المهاجرين يشكلون نسبة قليلة من سكان حضر محافظة عدن البالغ 419781نسمة حسب محل الميلاد لتعداد 1994م، كما اظهر الجدول تباينا في نسب المهاجرين الريفيين الداخلين والمرتبطة بكل من حجم الهجرة وحجم السكان حيث جاءت محافظة لحج بأعلى حجم ونسبة للمهاجرين الريفيين الداخلين والتي بلغ 12345 مهاجر وبنسبة 2,94% من إجمالي سكان محافظة عدن وبنسبة 32% من إجمالي المهاجرين الريفيين الداخلين ثم تليها بالحجم والنسبة محافظة أبين وتعزو حضرموت والحديدة ثم بقية المحافظات بالتوالي.

(١٣) ناصر عبدالله علي مرعي الكثيري ، الهجرة والتحضر لسكان محافظة عدن للفترة من (1973م – 2004م) ، مجلة اليمن ، مركز البحوث والدراسات – جامعة عدن ، العدد التاسع والعشرون ،2009م ، ص 225 .

ثانيا – الهجرة من الحضر إلى الحضر:-

وهو نمطا يقوم على جذب السكان من المراكز الحضرية إلى المراكز الحضرية أقوى جذب، وإذا كانت المراكز الحضرية هي التي تستقطب المهاجرين الريفيين فهي أيضا تستقطب المهاجرين الحضريين، وان كانت تختلف الأهمية النسبية لتيارات الهجرة من الريف مقابل تيارات الهجرة من الحضر في نمو المناطق الحضرية أو المراكز الحضرية الرئيسة طبقا لدرجة التحضر نفسها كما أثبتت العديد من الدراسات في كثير من الدول النامية(١٤)

ومن تعداد 1994م لحركة المهاجرين الداخلين إلى عدن والخارجين منها إلى المحافظات الأخرى حيث اظهر الجدول (5) حجم المهاجرين الحضريين الداخلين إلى المحافظة من جدول محل الميلاد والإقامة بلغ حوالي 76504 مهاجرا ويشكلون نسبة تقدر 18,22% من إجمالي سكان محافظة عدن لعام 1994م وكان منهم 43918 مهاجرا من الذكور وبنسبة 10,46% ومن الإناث 32586 مهاجرة 7,76% من إجمالي سكان محافظة عدن وهم يشكلون ضعف المهاجرين الريفيين وهو حجما كبيرا بالنسبة لسكان محافظة عدن إلا إن حجم ونسبة الهجرة تتباين في تياراتها الداخلة من محافظة لأخرى كما هو في الجدول نفسه.

(١٤) احمد سيف النصر و محمد عطية ، الهجرة إلى ومن الحضر في مصر ، دراسة تحليلية لبيانات محل الميلاد لتعداد 1976م ، النشرة السكانية ، الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، العدد (26) ، بغداد ، 1985م ، ص 17 .

جدول (5) المهاجرين الداخلين من المحافظات إلى محافظة عدن والمهاجرين الخارجين منها إلى المحافظات بحسب النوع للتعداد 1994م (حسب طريقة محل الميلاد)*

المحافظة	المهاجرين الداخلين						المهاجرين الخارجين		
	حضر			ريف			حضر		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
إب	2460	1043	3503	1411	355	1766	242	270	512
أبين	7758	7461	15219	4946	4391	9337	550	698	1248
أمانة العاصمة	956	740	1696	*	*	*	5423	5513	10936
البيضاء	1183	1014	2197	378	338	716	88	113	201
تعز	10183	5022	15205	6038	2646	8684	1711	1872	3583
الجوف	17	8	25	2	1	3	3	2	5
حجة	78	52	130	39	14	53	29	19	48
الحديدة	4260	3121	7381	800	379	1179	1586	1649	3235
حضرموت	3873	2959	6832	1232	714	1946	558	483	1041
ذمار	754	270	1024	578	129	707	57	53	110
شبوة	1650	1224	2874	794	640	1434	291	279	570
صعدة	46	34	80	17	5	22	374	381	755
صنعاء	280	81	361	250	44	294	79	64	143
لحج	10204	9442	19646	6780	5565	12345	481	574	1055
مأرب	30	20	50	12	2	14	46	12	58
المحويت	141	69	210	62	6	68	7	7	14
المهرة	45	26	71	11	3	14	286	159	445
عمران	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الضالع	*	*	*	*	*	*	*	*	*
ريمة	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الإجمالي	43918	32586	76504	23350	15232	38582	11810	12149	23959

* المصدر :-التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات ديسمبر 1994م ، النتائج النهائية لمحافظة عدن ، التقرير الثاني ، مصدر سابق ، ص 78 – 79 .

ويتضح من ذلك إن اتجاهات هذا النمط للهجرة يأتي من ثلاث محافظات وهي محافظة لحج وأبين وتعز وتأتي بمقدمة المحافظات بالمهاجرين الداخلين وخاصة من حضرها بحيث تسهم بحجم ونسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين الداخليين الحضريين والتي بلغ 50070 مهاجرا وبنسبة 11,93% من إجمالي السكان محافظة عدن ثم تأتي بقية المحافظات الأخرى، كما اظهرا الجدول (5) إن هنالك اثني عشر محافظة خاسرة مع عدن إي إن محافظة عدن كاسبة منها من المهاجرين الداخلين للحضر في الوقت نفسه نجد محافظة عدن خاسر مع خمس محافظات وهي أمانة العاصمة و صعدة و المهرة و الجوف، وبحيث تأتي أمانة العاصمة في مقد[4]مة هذه المحافظات في استقبال المهاجرين الحضريين الخارجين من محافظة عدن إليها وقد بلغ حجمهم حوالي 10936 مهاجرا وبنسبة 2,61% من إجمالي سكان عدن وبنسبة 45,64% من إجمالي المهاجرين الخارجين من محافظة عدن والأسباب تعزى إلى ما ذكر سابقا في الهجرة الخارجة، ويتضح من هذا النمط سوى كان داخلا أو خارجا هو السائد نظرا لقرب المسافة بين محافظة عدن و مع المراكز الحضرية الواقعة في تلك المحافظات والخارجة منها خاصة وان جميع من خرج من محافظة عدن قد استقرا في مناطق حضرية تتوفر فيها الخدمات وغيرها

الخاتمة

على الرغم ما أظهره تاريخ ظاهرة حركة الهجرة الداخلية في محافظة عدن إلا أنها لم تحظى بقدر من الأهمية في الدراسات السكانية بالرغم من كونها ظاهرة تترتب عليها أثار اجتماعية واقتصادية ديموغرافية وسكانية أصبحت تجابهها محافظة عدن منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي، لذلك فقد حاول الباحث من خلال هذا البحث الحصول على البيانات المطلوبة لتعدادي1994م و2004م والمقارنة بينهما واستخلاص منها حجم تيارات الهجرة الداخلة والخارجة وصافي وإجمالي الهجرة لمحافظة عدن معتمدا في قياسها باستعمال الأساليب الإحصائية الديموغرافية البسيطة المتبعة سكانيا لتحليلها وتتبعها تاريخيا لمعرفة أسباب دوافعها وتطورها قبل وبعد الوحدة ومن خلال فترة التعدادين وفقا للمنهج المتبع في الدراسات الجغرافية السكانية للوصول لأهم الاستنتاجات وهي على النحو التالي.

1- إن المتتبع لتاريخ ظاهرة الهجرة الداخلية لسكان اليمن عامة ومحافظة عدن خاصة ترجع حسب المصادر والتي تشير أنها كانت تنحصر بالاتجاه نحو الجنوب (مستعمرة عدن سابقا) لعدم ظهور المدن الاقتصادية والتجارية الكبيرة وان ظهور مدينة عدن كمدينة حضرية وعصرية في بدايات سنوات القرن الماضي جعلها أهم وأولى المواقع والمدن الجاذبة للسكان بداية مرحلة مهمة وجديدة بالنسبة للهجرة الداخلية اليمنية.

2- أن معظم الذين نزحوا إلى مدينة عدن في ذلك الوقت لم يقتصر على إلى سكان المحافظات الجنوبية فقط بل أيضا من سكان المحافظات الشمالية وخاصة من محافظة تعز وإب والبيضاء والحديدة وريمة وقد وصلت ذروة تلك الظاهرة إلى ما بعد استقلال الجنوب من المحتل البريطاني.

3- في بدايات السبعينيات من القرن الماضي أخذت التيارات الآتية من شمال اليمن وخاصة من المحافظات السابقة الذكر وخاصة بعد عام 1973م انقطعت تلك التيارات حتى عام 22 مايو1990م ولكن في فترة انقطاع تلك التيارات اقتصرت حركة الهجرة على تيارات المحافظات الجنوبية.

4- يعد تعداد 1994م أول تعداد شامل للجمهورية اليمنية أمكن من خلاله معرفة ولأول مرة حجم التيارات المتبادلة بين الشمال والجنوب عامة ومحافظة عدن خاصة.

5- لقد اتسمت حركة الهجرة الداخلية لمحافظة عدن ما بين الفردية والجماعية سوى كانت وافده أو مغادرة بحيث تمثلت في صورتان الأولى بالطوعية والثانية بالإجبارية.

6- اظهر البحث بان لدراسة الهجرة الداخلية في اليمن عامة ومحافظة عدن خاصة إن التعدادات السكانية ظلت هي المصدر الأساسي للحصول على بياناتها ومعلوماتها لدراستها وتتبع خصائصها واتجاهاتها وإبعادها كما هو في تعدادي 1994م و2004م.

7- جاءت طريقة محل الميلاد والإقامة أفضل الطرق المستخدمة في هذا البحث على الرغم من عيوبها إلا انه أمكن الاستفادة من مزاياها لكونها تتماشى مع ما توفره من بيانات ومعلومات لظاهرة الهجرة الداخلية.

8 – أظهرت بيانات سكان محافظة عدن من تعدادي 1994م و2004م وبحسب طريقة محل الميلاد تباينا شمل كلا من حجمها ونسبها وهو تباين ارتبط بمجموعة العوامل المسببة لحركة الهجرة سواء كانت عوامل طرد أو جذب تمثلت بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية مما جعلها تتباين خلال التعدادين وهي عوامل ترجع إلى الاهتمام الكبير التي أولتها القيادة السياسية بعد تحقيق الوحدة اليمنية في 22مايو 1990م لهذه المحافظة.

9- اظهر الجدول (1و2) إن حجم إجمالي تيارات الهجرة لمحافظة عدن لتعداد 1994م بلغ حوالي 139045

مهاجر بنسبة 33,12% من إجمالي سكان المحافظة البالغ حوالي 419781 نسمة، فيما حجم تيارات المهاجرين الداخلين إلى المحافظة 115086مهاجر وبنسبة 27,42% من إجمالي سكان المحافظة وحجم تيارات المهاجرين الخارجين من المحافظة23959مهاجر وبنسبة 5,71% من إجمالي سكان المحافظة، في حين بلغ حجم صافي تيارات الهجرة + 91127 مهاجر وبنسبة 21,71% من إجمالي سكان المحافظة وأظهر تلك الصافي بان المحافظة كاسبة من أربعة عشر محافظة وخاسرة مع أمانة العاصمة ومحافظتي صعده والمهرة. أما تعداد2004م فقد كان حجم إجمالي تيارات الهجرة لمحافظة عدن207883 مهاجر بنسبة 38,95% من أجمالي سكان المحافظة البالغ حوالي 533717 نسمة، وقد بلغ نصيب حجم تيارات المهاجرين الداخلين إلى المحافظة 171087مهاجر وبنسبة 32,06% من إجمالي سكان المحافظة وحجم تيارات المهاجرين الخارجين من المحافظة 36796 مهاجر وبنسبة 6,89% من إجمالي سكان المحافظة وبلغ حجم صافي تيارات الهجرة134291 مهاجر وبنسبة بلغت +25,16% كما اظهر ذلك الصافي بان المحافظة كاسبة من ست عشر محافظة (استحداث ثلاث محافظات وهي عمران والضالع وريمة مع استثناء محافظة الجوف لعدم لها تيار داخل إلى عدن) وخاسرة مع أمانة العاصمة ومحافظة صعده والمهرة الجوف.

10- أظهرت طريقة محل الميلاد لظاهرة حركة الهجرة الداخلية لمحافظة عدن كما في الجدول (3) زيادة في حجم الهجرة للإعداد المطلقة والنسبية لتعداد 2004م عن تعداد 1994م حيث بلغت حجم الهجرة الداخلة إليها 56001 مهاجرا وبنسبة 4,64% وحجم الهجرة الخارجة منها 12837مهاجرا وحجم صافي الهجرة + 43164 مهاجرا وحجم الإجمالي للهجرة 68838 مهاجرا، إما التزايد النسبي للمهاجرين المقيمين خارج محل ولادتهم إلى إجمالي سكان المحافظة من خلال الفارق النسبي ما بين التعدادين فقد بلغت النسبة الداخلة حوالي 4,64% وبلغت النسبة الخارجة حوالي 1,18%، وبلغت نسبة صافي الهجرة حوالي 3,45%، وعلى الرغم من كونها نسبة بسيطة إلا إن هذا الفارق يعكس مدى تأثير العوامل المسببة في حركة الهجرة الداخلية و المتمثلة في عوامل الطرد والجذب بغض النظر عن المسافة.

11-اظهر البحث لظاهرة الهجرة الداخلية لمحافظة عدن إن لعامل المسافة دورا مؤثر في حجم تيار الهجرة خلال التعدادين وهو تأثيرا تبين بأنه كلما كانت المسافة بين المحافظة الجاذبة والطاردة قصيرة كان حجم تيار الهجرة اكبر للمهاجرين، وكلما كانت المسافة بين المحافظة الجاذبة والطاردة كبيرة كان حجم تيار الهجرة للمهاجرين اقل.

12-تميزت الهجرة الداخلية لمحافظة عدن بنمطين عامين في حركة تبادل تيارات الهجرة تمثل الأول في إن التيارات الكبيرة قابلها تيارات صغيرة، الثاني تمثل إن التيارات الصغيرة قابلها اصغر منها في كلا التعدادين، وهي علاقة واضحة في عكسية حركة تيارات تبادل الهجرة و تزداد هذه العلاقة وضوحا خاصة مع المحافظات التي ترتبط بمحافظة عدن بحدود إدارية مشتركة كمحافظة لحج وأبين.

13-يتضح من تحليل تعداد 2004م بان 83,58% من إجمالي المهاجرين الداخلين إلى محافظة عدن يأتي مصدر تغذيتها من سبع محافظات وهي لحج وتعز وأبين والحديدة والبيضاء وحضرموت والضالع والباقي من بقية المحافظات (باستثناء محافظة الجوف) وبنسبة 16,42% من إجمالي المهاجرين الداخلين إلى محافظة عدن.

14- بالنسبة للاتجاهات العامة لحجم ونسبة الهجرة الداخلة إلى محافظة عدن تشير كما في الجدول (3) إلى زيادة

لها ما بين التعدادين بلغت 56001 مهاجر وبنسبة 4,64% من إجمالي حجم المهاجرين الداخلين وهي إشارة تعطي انطباعا حقيقيا بان حجم الهجرة الداخلة قابل للزيادة مع زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة حجم الاستثمارات الاقتصادية والتجارية المحلية والعربية والأجنبية لمحافظة عدن وان حدثت تلك الزيادة ففي التعداد القادم في ديسمبر 2014م ستظهر تلك الزيادة في حجم الهجرة الداخلة والتي سيزيد من تفاقم حجم هذه الظاهرة.

15- اظهر البحث بان المراحل التي مرت بها الهجرة الخارجة لسكان محافظة عدن كانت في الغالب أسبابها سياسية ترجع إلى الصراع السياسي للسيطرة على السلطة في جنوب اليمن.

16- من خلال التحليل والمقارنة لبيانات تعدادي 1994م و2004م فقد اظهر الجدول (1و2) والخارطة (3) أن أمانة العاصمة جاءت بالمرتبة الأولى في كلا التعدادين في استقبال المهاجرين الخارجين من محافظة عدن والذي كان لها النصيب الأكبر والذي قدر نصف المهاجرين والبالغ 10936مهاجرلعام 1994م و 15015مهاجر لعام 2004م وبنسبة45,64% و40,8% من إجمالي المهاجرين الخارجين من محافظة عدن على التوالي.

17- أظهرت اتجاهات حجم ونسبة الهجرة الخارجة من محافظة عدن إلى المحافظات الأخرى خلال التعدادين في الجدول (1و2) زيادة بحجمها بلغ12837مهاجر وبنسبة 1,18% من إجمالي حجم المهاجرين الخارجين وهي زيادة اتجهت إلى المحافظات الخمس تعز والحديدة و لحج و أبين و حضرموت إضافة إلى أمانة العاصمة، فيما تشير بيانات اتجاه حركة الهجرة الخارجة بان هنالك زيادة في حجمها خلال الفترة ما بين التعدادين وان هذه الزيادة تركزت في غالبيتها بأمانة العاصمة حيث بلغ فارق الزيادة فيها 4079 مهاجر وبنسبة 31,78% من إجمالي فارق الزيادة ما بين التعدادين.

18- أظهرت نتيجة التباين في اتجاهات حجم ونسبة الهجرة الداخلة والخارجة لمحافظة عدن من خلال بيانات التعدادين كما في الجدول (1و2و3) إن صافي الهجرة العام موجب +91127مهاجر لتعداد1994م و+134291مهاجر لتعداد 2004م وان هنالك ست عشر محافظة خاسرة مع محافظة عدن في تعداد 2004م أي إن محافظة عدن كاسبة منها وقد بلغ حجم صافي الهجرة الموجب لها من هذه المحافظات حوالي +145341 مهاجر، إضافة إلى الدور الكبير لعبته العلاقات المكانية في صافي الهجرة إذا أخذنا بعين الاعتبار عامل المسافة للمحافظات القريبة من محافظة عدن وهي لحج وأبين وتعزو الضالع و البيضاء وإب والتي أسهمت + 117237مهاجر وبنسبة +80,66% من إجمالي حجم صافي الهجرة الموجب، ويعزى ذلك الصافي للهجرة إلى ما تتمتع به مدينة عدن من مركز تجاري وصناعي وخدمي إضافة لذلك بأنها منطقة حرة من منتصف عام 1990م مما أتاح في زيادة الإنفاق الحكومي والخاص وفي إيجاد بعض فرص العمل والمتمثلة بالمهنية والخدمية سوى كان للمولدين في عدن أو للوافدين إليها، إما الباقي لصافي الهجرة البالغ 28104مهاجرو نسبة 19,34% فهو إسهام عشر محافظات الباقية.

19- فيما يخص في صافي الهجرة السالب والبالغ حوالي – 10253مهاجر وهو خسارة محافظة عدن مع محافظة المهرة وصعدة والجوف إضافة لأمانة العاصمة بحيث كان نصيب الحجم الأكبر من هذا الصافي جاء لصالح أمانة العاصمة بصافي سالب بلغ حوالي – 9240مهاجر وبنسبة – 90,12% من إجمالي صافي الهجرة السالب لتعداد 1994م وفي حين بلغ حجم ذلك الصافي لتعداد 2004م حوالي – 10669 مهاجر وبنسبة – 96,55%من إجمالي صافي الهجرة السالب مما جعلها تأتي في المرتبة الأولى في كلا التعدادين

بنسبة لمحافظة عدن والسبب يعزى إلى مذكر في الهجرة الخارجة من محافظة عدن إما بقية صافي الهجرة لتعداد 2004م والبالغ –381 مهاجر وبنسبة – 3,45% من إجمالي صافي الهجرة السالب يتوزع على محافظة المهرة وصعده والجوف بالتوالي.

20- اظهر الجدول (3) الذي يشير إلى زيادة في اتجاهات صافي الهجرة خلال فترة التعدادين بلغت +43164مهاجر وبنسبة بلغت 3,45% من إجمالي حجم سكان محافظة عدن وهو صافي قابل لزيادة ما لم تكن هنالك خطط تنموية عادلة مبنية على رؤية سياسية في توزيع المشاريع الاقتصادية والخدمية وقي عدم تركزها في بعض المحافظات دون الأخرى.

21- اظهر البحث في الجدول (4) بان هنالك انخفاض بسيطا في فاعلية للهجرة العام لمحافظة والتي بلغت في تعداد 1994م 66% وفي تعداد 2004م بلغت 65% ويعزى سبب ذلك الانخفاض أو الارتفاع سواء كان سابا او إيجابا إلى التباين بين عدد المهاجرين الداخلين والخارجين للمحافظة.

22- من تعداد 1994م لدراسة أنماط الهجرة الداخلية لسكان محافظة عدن أظهر نمطين للهجرة الداخلة لمحافظة عدن وهي من الريف إلى الحضر، ومن الحضر إلى الحضر في حين أظهرت الهجرة الخارجة نمط واحد وهو من الحضر إلى الحضر ومن الجدول (5) لحركة المهاجرين الداخلين إلى عدن والخارجين منها إلى المحافظات الأخرى حيث اظهر حجم المهاجرين الحضريين الداخلين إلى المحافظة بحسب طريقة محل الميلاد والإقامة البالغ حوالي 76504 مهاجرا ويشكلون نسبة تقدر 18,22% من إجمالي سكان محافظة عدن لعام 1994م وكان منهم 43918 مهاجرا من الذكور وبنسبة 10,46% ومن الإناث 32586 مهاجرة 7,76% من إجمالي سكان محافظة عدن وهم يشكلون ضعف المهاجرين الريفيين وهو حجما كبيرا بالنسبة لسكان محافظة عدن، كما اظهر اتجاهات هذا النمط للهجرة يأتي من ثلاث محافظات وهي محافظة لحج وأبين وتعز وتأتي بمقدمة المحافظات بالمهاجرين الداخلين وخاصة من حضرها بحيث تسهم بحجم ونسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين الداخليين الحضريين والتي بلغ 50070 مهاجرا وبنسبة 11,93% من إجمالي السكان محافظة عدن، في حين نجد الهجرة الخارجة من حضر محافظة عدن تأتي أمانة العاصمة في مقدمة هذه المحافظات في استقبال المهاجرين الحضريين الخارجين وقد بلغ حجمهم حوالي 10936 مهاجرا وبنسبة 2,61% من إجمالي سكان عدن وبنسبة 45,64% من إجمالي المهاجرين الخارجين من محافظة عدن والأسباب تعزى إلى ما ذكر بالهجرة الخارجة، ويتضح من هذا النمط سوى كان داخلا أو خارجا هو السائد نظرا لقرب المسافة بين محافظة عدن مع المراكز الحضرية الواقعة في تلك المحافظات والخارجة منها خاصة وان جميع من خرج من محافظة عدن قد استقرا في مناطق حضرية تتوفر فيها الخدمات وغيرها

التوصيات والمقترحات

أظهر البحث من خلال تحليل المعطيات التي توفرت في دراسة ظاهرة الهجرة الداخلية لسكان محافظة عدن وما توصل إليه الباحث من نتائج ترتبط بصورة مباشرة بواقع البحث فقد دفعته الى وضع بعض الاقتراحات والتوصيات والذي يأمل إن تسهم ولو جزء في حل مشكلة هذه الظاهرة قبل تفاقمها وحتى لا تصبح مستعصية إمام عجلة التطور التنموي الخدمي والاقتصادي لذا تتطلب تضافر الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى التخطيطية و الأكاديمية في المشاركة معا للحد من مظاهر سلبياتها والتي برزت بعض منها وان كانت في بداياتها.

ونظرا لقرب محافظة عدن من محافظات تتفاوت معها بالوزن الاقتصادي والخدمي والذي كان سببا في تباين فرص العمل والدخل إضافة بما تتميز به محافظة عدن من وجود بعض المؤسسات الإدارية والخدمية والصناعية وغيرها لذلك يوصي الباحث بما يأتي:

1- مساهمة الدولة في توزيع المشاريع على مناطق المحافظات المجاورة وما بعد المجاورة وتدخلها في الحد من المشاريع التي لا تخدم الهدف وإنما تخدم أشخاص القصد منه الربح السريع والتوجه نحو التوسع الصناعي التكاملي والذي يعتمد على الخامات المحلية مما يضمن الجدوى الاقتصادية لمثل هذه المشاريع من حيث الموارد المالية والبشرية مما يحول دون تركزها في مناطق دون أخرى مما يتسبب في إن تكون مركز جذب يؤدي إلى الهجرة.

2- مساهمة كل من القطاع الحكومي والخاص في ربط الزراعة والصناعة من خلال التصنيع الغذائي في المحافظات التي يسود فيها النشاط الزراعي كما هو الحال في محافظة أبين ولحج أو المحافظات المجاورة لهما لما لهذا النوع من التصنيع أهمية في تحقيق قدر اكبر من الاستقرار في قطاع الزراعي وهي مساهمة ايجابية للحد من ظاهرة الهجرة الداخلية.

3- أاهتمام الدولة بتوزيع الخدمات وبمختلف أشكالها الصحية والتعليمية والترفيهية وخدمات الماء والكهرباء وغيرها لما لها من أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق المحافظات الطاردة إضافة إلى الاهتمام بخدمات النقل سواء ما كان منها بنقل المواطنين أو البضائع بحيث تقلل من التكلفة والحد الكبير من تيارات الهجرة.

4- استغلال المقومات المكانية والطبيعية لميناء عدن لتميز موقعه الجغرافي والاستراتيجي الفريد في المنطقة اليمنية و العربية والعالمية وتنشيطه إمام حركة الملاحة العالمية البحرية والتجارية لكونه يعد ميناء حر بعد قيام الوحدة اليمنية.

5- الاهتمام بالاستثمار الإسكاني وخاصة لذوى الدخل المحدود وتوفير كل الخدمات فيها وعدم تركزها بمديرية دون أخرى حتى لتشكل ضغطا على بقية الخدمات الأخرى كالماء والكهرباء وغيرها وإضافة يمكن من خلاله القضاء على مظاهر البناء العشوائي.

كما يرى الباحث بان هنالك ثلاث توصيات لها من أهمية تخص الجانب للجهات المختصة والمشرفة التعداد

القادم وهي على النحو الآتي :-

1- تفادي تكرر من اختلافات في مخرجات بيانات جداول التعداد القادم وان تكون أرقامه بالمطلقة الجانب النسبية.

2- إن يسجل التعداد القادم في مخرجاته للتقرير الأول تسميات القرى والمراكز والإحياء والمديريات والمدن وللمحافظات عامة ومحافظة عدن بأسمائها الحقيقية و الجديدة ولا يعتمد على معلومات التعداد السابق والذي يحمل الكثير من التسميات التي لم يعد لها ذكر مع واقع الحالي في حين هنالك أسماء جديدة أصبح لها ذكر وصدى ومتعارف علبيها حسب التقسيمات الإدارية لمديريات المحافظة عدن.

3- أن يشمل التعداد القادم كما هو معتاد على تقرير الثاني لكل محافظة ومخرجاته مفصلة بحسب المديريات شاملا كل البيانات والمعلومات الديموغرافية والسكانية مع إن يضم هذا التقرير خارطة لتقسيم الإداري لكل محافظة وإسقاط علبها أسماء والوحدات الإدارية الصغيرة.

المصادر

1- جلوبوفسكايا، ي. ك.، تأثير العامل النفطي على التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة اليمن الجديد. ترجمة د. احمد علي سلطان، وزارة الإعلام والثقافة، العدد السابع، السنة السادسة عشر، صنعاء، يوليو 1987م.

2- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشات ديسمبر 2004م، التقرير الثاني، الخصائص الديمغرافية للسكان، ديسمبر 2006م.

3- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات، ديسمبر1994م، النتائج النهائية لمحافظة عدن التقرير الثاني، يناير1996م.

4- السعدي، رياض إبراهيم، الهجرة الداخلية للسكان في العراق (1947م- 1965م) ، جامعة بغداد، مطبعة دار السلام، بغداد، الطبعة الأولى، 1976م.

5- السعدي، عباس فاضل، دراسات في جغرافية السكان، الكتب الجغرافية (46)، منشاة العارف بالإسكندرية، 1980م.

6- الشلقاني، مصطفى، الإحصاء السكاني والديموغرافي، طرق التحليل الديموغرافي، مطبوعات جامعة الكويت، بدون تاريخ.

7- النصر، أحمد سيف ومحمد عطية، الهجرة إلى ومن الحضر في مصر، دراسة تحليلية لبيانات محل الميلاد لتعداد 1976م، النشرة السكانية، الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد (26)، بغداد، 1985م.

8- الكثيري، ناصر عبدالله علي مرعي، الهجرة والتحضر لسكان محافظة عدن للفترة من (1973م – 2004م)، مجلة اليمن، مركز البحوث والدراسات– جامعة عدن، العدد التاسع والعشرون، 2009م.